مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٦٨

الاثنين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد دجانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة توروبيتيتش
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، (S/2022/492)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، (S/2022/492)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد إياد آغا، منسق منتدى المنظمات غير الحكومية، في منتدى المنظمات غير الحكومية بشمال غرب سورية، تركيا/غازي عنتاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/492 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية بالنسبة لملايين الأطفال والنساء والرجال في جميع أنحاء البلد. والاحتياجات في أعلى مستوياتها منذ بدء الحرب، قبل أكثر من ١١ عاما. ولا تزال أكبر أزمة لاجئين في العالم تؤثر على المنطقة والعالم. لقد أصدرت للتو تقريرا آخر (S/2022/492) عن الحالة الإنسانية في سورية، وبعد مقدمتي القصيرة، سيطلع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مجلس الأمن على آخر التطورات.

والأرقام صارخة: هناك ١٤,٦ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ويعاني ١٢ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، غير متأكدين من مصدر وجبتهم التالية، ويعيش ٩٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، والبنية التحتية، التي دمرتها سنوات من النزاع، آخذة في الانهيار. وانخفض النشاط الاقتصادي إلى النصف خلال عقد من النزاع والأزمات المالية الإقليمية والجزاءات وجائحة مرض فيروس كورونا. ومن المقرر أن يتظايد انكماش الاقتصاد هذا العام، وفقا للبنك الدولي. ويعيش الناس في حالة من التوتر، ولم يعدوا قادرين على التأقلم. ويتطلب نداؤنا الإنساني الحالي ٤,٤ بليون دولار لمساعدة الناس داخل سورية و ٥,٦ بليون دولار أخرى لدعم اللاجئين في المنطقة. لقد قطعنا أشواطا كبيرة في توسيع نطاق الاستجابة، ولكننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد. ولا بد من الوفاء بالتعهدات السخية التي قطعت في مؤتمر بروكسل السادس. وأناشد المانحين أن يفوا بدعمهم وزيادته. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد المجتمعات المحلية على بناء القدرة على الصمود وتهيئة الظروف التي يمكن أن تيسر العودة الطوعية، والآمنة، والكريمة للاجئين، والمشردين.

إن الاحتياجات في سورية أكبر من أن يتم تلبيتها من خلال الجهود الفورية المنقذة للحياة وحدها. ولذلك، فإن أكثر من ربع نداءنا يهدف إلى دعم التعافي المبكر والقدرة على الصمود. وفي بعض قطاعات الاستجابة، بما في ذلك التعليم، يمثل ذلك حوالي نصف جميع المشاريع، وهي زيادة ملموسة عن السنوات السابقة. ومن خلال المشاريع الجارية بالفعل، سيستفيد الملايين من إعادة تأهيل المستشفيات والمدارس وشبكات المياه وغيرها من البنية التحتية الأساسية المتضررة. وتساعد هذه البرامج أيضا المجتمعات المحلية على الوقوف على قدميها من خلال توفير فرص للعمل وتوليد الدخل.

وتستمر الاحتياجات في شمال غرب سورية في الازدياد، حيث نزح ٢,٨ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ويعيش العديد منهم في مخيمات أو في مستوطنات عشوائية. ويحتاج أكثر من ٩٠ في المائة من السكان في الشمال الغربي إلى المعونة. لقد عانوا بشدة بشكل خاص خلال ١١ عاما من النزاع والأزمة الإنسانية. إن الاستجابة الإنسانية الهائلة التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها في سورية قد حالت دون حدوث الأسوأ، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. ولهذا السبب أكدت باستمرار أهمية الحفاظ على إمكانية الوصول وتوسيع نطاقها، بما في ذلك خلال العمليات عبر خطوط التماس أو عبر الحدود. وعندما يتعلق الأمر بإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، ينبغي أن تُفتح جميع القنوات وأن تبقى مفتوحة. وبعد أن اتحد المجلس في العام الماضي لاتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، استجابت الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من بيئة العمل الصعبة بشكل لا يصدق، قدمت الأمم المتحدة المعونة عبر الخطوط الأمامية إلى الشمال الغربي. فقد قدمت خمس قوافل عابرة للخطوط حتى الآن مساعدات منقذة للحياة لعشرات الآلاف من المحتاجين، وتستمر الجهود كل يوم. ونتوقع أن يتبع ذلك المزيد من القوافل العابرة للخطوط.

كما استفدنا استفادة كاملة من الإذن بعبور الحدود لإنقاذ الأرواح. وتعبر مئات الشاحنات الآن من تركيا كل شهر. ومنذ السماح بالمساعدات عبر الحدود في عام ٢٠١٤، عبرت أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شاحنة إلى سورية لتقديم المساعدة للمحتاجين. وعملية الأمم المتحدة عبر الحدود في سورية واحدة من أكثر عمليات المعونة خضوعا للتدقيق والمراقبة في العالم. وما من شك في أن مساعداتنا تصل إلى المحتاجين.

ولئن كانت زيادة المساعدة عبر الخطوط إنجازا هاما، فإنها في الظروف الراهنة ليست بالحجم اللازم لتحل محل الاستجابة الكبيرة عبر الحدود. وأناشد بقوة أعضاء مجلس الأمن الحفاظ على توافق الآراء بشأن السماح بالعمليات عبر الحدود بتجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لمدة ١٢ شهرا إضافية. ومن الواجب الأخلاقي معالجة معاناة وضعف ٤,١ مليون شخص في المنطقة يحتاجون إلى المساعدة والحماية. وحوالي ٨٠ في المائة من المحتاجين في شمال غرب سورية هم من النساء والأطفال.

وقد تعاون المجتمع الدولي على تجنب الانهيار الكامل في سورية. وقمنا بتحسين إمكانية الوصول وبناء القدرة على الصمود. لكن السبيل الوحيد لإنهاء المأساة الإنسانية في سورية هو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني حقا والتوصل إلى حل سياسي يمكن الشعب السوري من تقرير مستقبله. ويجب أن نظهر الشجاعة والتصميم على القيام بكل ما هو ضروري للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأحث جميع أعضاء المجلس على بذل كل ما في وسعهم لتشجيع الأطراف على المشاركة في مفاوضات مجدية من أجل السلام. ولا يمكننا التخلي عن الشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا للتو إلى ملاحظات الأمين العام بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وأعرب له عن امتناني على حضوره هنا. إن ملاحظاته ترسم صورة قاتمة جدا.

فالأعمال العدائية تتواصل على الخطوط الأمامية وفي جيوب في جميع أنحاء البلد، مما أسفر عن مقتل المزيد من المدنيين من الرجال والنساء والأطفال. ولا تزال جرائم القتل مستمرة في مخيم الهول، حيث تم الإبلاغ عن ١٨ جريمة قتل بالفعل هذا العام. وفي ١٥ حزيران/يونيه، قتلت سيارة مفخخة رئيس مكتب منظمة إنسانية شريكة في مدينة الباب. وهذا هجوم مؤسف ينبغي التحقيق فيه ومحاسبة مرتكبيه. إن عمال الإغاثة ليسوا أهدافا.

وفي ١٠ حزيران/يونيه، أغلق مطار دمشق، الذي تضرر من غارة جوية، ولا يزال مغلقا حتى اليوم. ونتيجة لذلك، اضطرت الخطوط

الجوية الإنسانية للأمم المتحدة أيضا إلى تعليق عملياتها في جميع أنحاء سورية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مباشرة على إيصال المساعدات الأساسية وتنقل الموظفين الأساسيين.

ولا تزال الألغام الأرضية تهدد المجتمعات المحلية. وفي ١١ حزيران/يونيه، قتل ١٠ مدنيين وجرح ٢٨ آخرين عندما انفجر لغم أرضي تحت مركبة مدنية تقل مزارعين للعمل في قرية في درعا. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأذكر جميع أطراف النزاع بأن القانون الدولي الإنساني يلزمها باحترام المدنيين والأعيان المدنية واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد.

ويجدر تذكير أعضاء المجلس بأن الحالة في سورية هي في الواقع أزمة إنسانية عميقة. فعدد المحتاجين هو الأعلى الآن منذ أكثر من ١١ عاما من الحرب – وتزداد الأعداد كل عام، وليس العكس. إنها أزمة جوع. فقد بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات قياسية. ويواجه عدد غير مسبوق من النساء والأطفال في سورية الآن معدلات عالية من سوء التغذية.

إنها أزمة مياه. فبفعل حرارة الصيف، انخفضت مستويات المياه بشكل كبير في نهر الفرات. وهذا يعني أن الأسر ليس لديها ما يكفي من المياه النظيفة للشرب. ويصاب الأطفال بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. والمزارعون لا يمكنهم ري حقولهم. وقد انخفض إنتاج الكهرباء. ولذلك تأثير مباشر على الخدمات الأساسية.

وأود أن أدعو جميع الأطراف إلى ضمان حصول الناس على ما يكفي من المياه المأمونة في جميع أنحاء شمال البلد. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تظل جميع الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك مرافق الكهرباء، قادرة على أداء وظائفها. فهي أعيان مدنية.

ويتعلق الأمر بأزمة اقتصادية. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف بشأن كيفية تحسين حياة المدنيين العاديين، بما في ذلك حتى لا تزداد حالتهم سوءا بسبب تأثير الجزاءات. ومع ذلك، وكما قلنا أكثر من مرة في هذه القاعة، يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من الشعب السوري تحت خط الفقر. والحقيقة المحزنة هي أن الحالة تزداد سوءا. وأود أن أدعو الجميع إلى أن نتخيل كيف يمكن أن يبدو للشعب السوري أننا نجري نفس المحادثة هنا، كل شهر، بينما تستمر حالتهم في التدهور. وأنا واثق من أننا سنسمع المزيد عن ذلك في الإحاطة التالية.

وفي ظل تلك الخلفية الكئيبة بصراحة، كما ذكر الأمين العام بالفعل، سيناقش المجلس قريبا تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي تم الاتفاق عليه بالإجماع قبل عام تقريبا. وأود اليوم أن أضيف بضع كلمات إلى ملاحظات الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تلك الأشهر ال ١٢.

يهدف نحو ٢٦ في المائة من طلباتنا للحصول على مساعدات إنسانية إلى سورية هذا العام إلى التعافي المبكر. وحتى الآن هذا العام، استفاد ٢,٩ مليون شخص من هذه الجهود. إننا ندرك أن التعافي المبكر جزء من ذلك القرار. وتجديد التركيز عليه وزيادة التبرعات لتحقيقه سمة قوية من سمات الأشهر ال ١٢ الماضية من المساعدات في سورية. ويجب مواصلة حماية هذا الاتجاه وضمانه.

وقد قام نائبتي، الأمينة العامة المساعدة مسويا، بزيارة مشاريع التعافي المبكر في سورية في أيار/مايو. وأحد هذه المشاريع، الذي يديره برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يقوم بإعادة تأهيل القنوات وتمكين المزارعين، ولا سيما الجماعات النسائية، من زراعة أراضيهم. انه حقا مشروع لتقديم المساعدة المباشرة بصورة واضحة. وقالت إحدى الأمهات العازبات للسيدة مسويا: "يمكنني أخيرا إعالة أطفالي. لدي فرصة جديدة في الحياة". والسوريين كافة يستحقون هذه الفرصة. وأؤمن إيمانا قويا بحق كل شخص، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه أو الإدارة التي تتولى شؤونه، في أن يبني مستقبله – وأن يتعلم، وأن يحظى بحماية سبل عيشه، وأن يحصل على الخدمات الأساسية.

ونواصل مع شركائنا توسيع نطاق التعافي المبكر استجابة للاحتياجات الفورية والمطولة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، قام الشركاء في القطاع الصحي بتدريب ما يقرب من

١٥ ٠٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية لجعل النظم الصحية أكثر مقاومة للصدمات. وأعادوا تأهيل ١٠٦ من مرافق الرعاية الصحية التي تقد الخدمات لما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص.

وقام الشركاء والوكالات في مجال التعليم بترميم أكثر من ١ ٥٠٠ من الفصول الدراسية، مما سمح لما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ طفل في محافظتي حلب وإدلب الشماليتين بالذهاب إلى المدرسة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، قامت أفرقة إزالة الألغام لأغراض إنسانية بتطهير أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي لتمكين الزراعة في داريا بريف دمشق. وسيجد الأعضاء أمثلة أخرى كثيرة على هذه الإنجازات في تقرير الأمين العام (S/2022/492).

وفي ما يتعلق بالمساعدات عبر الخطوط، لم تكن هناك قوافل عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية في مثل هذا الوقت من العام الماضي. ومنذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، نفذنا خمس قوافل، تضم كل واحدة منها ١٤ شاحنة، من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى إدلب في الشمال الغربي، وآخرها قبل بضعة أيام فقط، في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه. وقد فسح ذلك المجال للوصول عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية، لأول مرة منذ عام ٢٠١٧. وهذا ليس بالأمر الهين. وقد وفرت عمليات إيصال المساعدات هذه الغذاء لأكثر من ٤٣ ٠٠٠ شخص في كل مرة، إلى جانب التغذية والنظافة الصحية والإمدادات الطبية والتعليمية.

ولتيسير تلك القوافل المنتظمة، وضعت الأمم المتحدة خطتها التشغيلية المشتركة بين الوكالات، التي قدمناها هنا واستكملناها لتستمر حتى نهاية هذا العام. واتفقنا أيضا جديدة مع الأطراف على طريقة جديدة للتوزيع.

ونريد أن نفعل المزيد. ويجب علينا أن نفعل المزيد. ونتوقع أن نفعل المزيد. ونعمل على توسيع نطاق إيصال المساعدات، ولكننا بحاجة إلى بيئة تمكينية. نحن بحاجة إلى موافقات في الوقت المناسب من جميع المعنيين وضمانات أمنية، خاصة بالنسبة للمرور الآمن. وبطبيعة الحال، نحتاج إلى التمويل أيضا.

وقد أكد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) شواغل أعضاء المجلس بشأن شفافية العمليات، التي أشار إليها الأمين العام في ملاحظاته هنا اليوم. وكان ذلك محور تركيز تقرير الأمين العام (S/2021/1030) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ عملا بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). لا تزال سورية واحدة من أكثر العمليات الإنسانية تعقيدا على مستوى العالم، ووصف التقرير النظم القوية المعمول بها لمساعدتنا في مراقبة المخاطر والتخفيف من حدتها وتقديم المساعدة المبدئية لملايين الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية – ليس فقط في الشمال الغربي أو الشمال الشرقي، ولكن في جميع أنحاء البلد.

وهذا يقودني إلى حتمية، كما وصفها الأمين العام، للاحتفاظ بقدرتنا على تقديم المساعدة عبر الحدود من تركيا لمدة ١٢ شهرا إضافية. هناك ٤,٤ ملايين شخص يعيشون في شمال غرب سورية، أكثر من ٩٠ في المائة منهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وكثير منهم بحاجة إليها لسنوات عديدة. وهذا يزيد بنسبة ٢٠ في المائة عما كان عليه عدد المحتاجين في العام الماضي. وفي عام ٢٠٢١، أرسلت الأمم المتحدة نحو ٨٠٠ شاحنة تحمل مساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية، لتصل إلى ما يقل قليلا عن ٢,٥ مليون شخص كل شهر. لقد أدخلنا الطعام لـ ١,٨ مليون شخص، وهكذا دواليك. وتظهر أرقامنا لعام ٢٠٢٢ مستويات مماثلة من المعونة الجارية.

في العام الماضي، أنفقت الأمم المتحدة أكثر من ٤٢٠ مليون دولار داخل شمال غرب سورية، بما في ذلك ١٥٠ مليون دولار تم تخصيصها من خلال صندوقنا للتمويل الإنساني عبر الحدود لسورية. وأود أن أشكر جميع الحكومات التي ساهمت بسخاء في ذلك الصندوق. وببساطة، بدون وصول الأمم المتحدة عبر الحدود، سيزداد الجوع؛ وستتعرض الحالات الطبية للعلاج الخاطئ أو عدم العلاج؛ وسيكون الملايين عرضة لخطر فقدان المأوى. وستنخفض المساعدة والحصول على المياه. ولا يزال مرض فيروس كورونا موجودا. وستتعطل خطط توزيع اللقاحات وستصبح قدرتنا على توفير الحد الأدنى من الحماية للنساء والفتيات المعرضات لخطر العنف الجنساني محدودة جدا –

وهذا تعبير ملطف. كما ستتوقف آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مما يقلل من الشفافية والمساءلة.

ولنكن صادقين. وفي الظروف المثالية، كان من الممكن إحراز المزيد من التقدم بشأن التنفيذ عبر خطوط التماس وسنكون أبعد من ذلك من حيث تنفيذ المزيد من برامج الإنعاش المبكر. وهذا صحيح بالطبع. إنها ليست مشكلة وليست موضع خلاف. ولكننا بحاجة إلى مواجهة الواقع – فقد أحرز بعض التقدم. وقد أحرز تقدم في الاتجاه الصحيح ونحن بحاجة إلى أن نبقى على هذا المسار حتى نرى المزيد منه. وفي الوقت نفسه، فإن احتياجات أفراد الشعب السوري، الذين ينبغي أن يكونوا على رأس أولوياتنا، آخذة في الازدياد، حيث يحتاج المزيد منهم إلى مساعدتنا وحمايتنا. وفي الوقت الراهن، لا يوجد ببساطة بديل متاح لتلبية حجم ونطاق تلك الاحتياجات سوى تجديد القرار، وزيادة التمويل، ومواصلة الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي أشار إليه الأمين العام في ملاحظاته. وآمل أن نتمكن من مواصلة هذا المسار معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد آغا.

السيد آغا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم عن سورية في هذا الوقت الحرج، حيث يتداول مجلس الأمن بشأن إعادة تفويض القرار العابر للحدود (القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)). أنا هنا لأتكلم بالنيابة عن منتدى المنظمات غير الحكومية في شمال غرب سورية، الذي يمثل أكثر من ٨٠ منظمة وطنية ودولية تقدم المساعدات لأكثر من ٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في شمال غرب البلد.

وتوفر عمليات المعونة مجموعة واسعة من الخدمات، من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والمياه والرعاية الصحية الأولية إلى توفير فرص كسب الرزق المناسبة في السياق هناك. وكنت آمل أن أتمكن اليوم من تقديم شيء جديد لم يسمعه المجلس من قبل، ولكن كما يقول جميع زملائي في دوائر العمل الإنساني في إحاطاتهم، فإن الحالة الإنسانية الرهيبة لا تزال تتدهور بشكل كبير. إن أعداد المحتاجين آخذة في الارتفاع سنة بعد سنة، وقدرتنا على الاستجابة آخذة في التناقص، بسبب التخفيضات في التمويل بينما يستجيب العالم لأزمات إنسانية إضافية في أماكن أخرى.

لا يزال الناس في شمال غرب سورية نازحين، حيث يعيش أكثر من ٢,٨ مليون شخص إما في مخيمات أو مستوطنات غير رسمية لا تستطيع حمايتهم حتى من الظروف الجوية العادية. ومع ذلك، فإننا نشهد أيضا ظروفا مناخية موسمية قاسية تودي بحياة الكثيرين. لا يزال مليون شخص تشردوا في عام ٢٠١٩ بسبب تصاعد العنف في إدلب نازحين، مما يعني أن العمليات الإنسانية عبر الحدود هي المصدر الوحيد لتلبية احتياجاتهم الأساسية. لقد ولد جيل كامل من الأطفال السوريين وترعرعوا في المخيمات، وهم لا يعرفون إلا الخيام منزلا لهم. والمعونة الإنسانية عنصر أساسي في تمكينهم من الاستمرار في حياتهم. والأساسيات بالنسبة لنا هي أحلام لهم. إن الحصول على المياه النظيفة، وتناول الوجبات المنتظمة والعيش في منزل ذي أربعة جدران هي كماليات لا يجرؤون على الحلم بها.

منذ عام ٢٠١٤، ومع صدور أول قرار يخول إيصال المساعدات عبر الحدود (القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤))، استثمر المجتمع الإنساني من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بكثافة للحفاظ على المساعدات المنقذة للحياة إلى شمال غرب سورية، وكفالة قدرة السكان هناك على البقاء على قيد الحياة في ظل الظروف المعيشية القاسية وتقديم القليل من الدعم، ولكن بما فيه الكفاية، للاستمرار في المعيشة. وبينما يعمل برنامج الأغذية العالمي على توفير الغذاء لأكثر من ١,٤ مليون شخص شهريا، فإن العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في شمال غرب سورية يبلغ ٣,١ ملايين شخص، أو أكثر من ٧٠ في المائة من السكان. والعمليات التي تقودها الأمم المتحدة معقدة بسبب الحجم الهائل للخدمات والمعونة التي يتعين تقديمها لجعل الحياة ممكنة

هناك. وقد استفاد ملايين السوريين الذين يعيشون في شمال غرب البلد من المساعدات العابرة للحدود التي تقودها الأمم المتحدة على مدى السنوات الثماني الماضية، بما في ذلك ٢,٧ مليون مستفيد مستهدف بالخدمات التعليمية؛ و ٩ ملايين شخص قدمت لهم مساعدات تتعلق بالأمن الغذائي وسبل العيش؛ و ٥٣,٨ مليون شخص قدمت لهم مساعدات صحية، و ١١,٣ مليون شخص قدم لهم الدعم في مجالي المأوى والمواد غير الغذائية؛ و ٢,٨ مليون قدمت لهم مساعدات تغذوية؛ و ١١,٩ مليون شخص قدمت لهم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة.

وسيكون من المستحيل الاستعاضة عن عملية الأمم المتحدة العابرة للحدود باستجابة تقودها المنظمات غير الحكومية أو بعمليات عبر خطوط التماس بدون أن يكون لها أثر إنساني سلبي هائل. وسيشهد الجزء الشمال الغربي تدهورا سريعا وكارثيا في الحالة الإنسانية بسبب ارتفاع مستوى الاعتماد على المساعدات هناك. وتصل العملية الحالية العابرة للحدود إلى ما يقرب من ٦٠ في المائة من ٤,١ مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة شهريا. وتقدم الأمم المتحدة ثمانين في المائة من جميع المساعدات الغذائية في شمال غرب سورية من خلال الآلية الحالية العابرة للحدود. وأدت وكالات الأمم المتحدة دورا حيويا في شراء كمية كبيرة من مواد الإغاثة غير الغذائية وتخزينها مسبقا ونقلها عبر كل قطاع تقريبا في شمال غرب سورية. وفي حالة الغذاء والمأوى، تشتري الأمم المتحدة نسبة كبيرة جدا من مجموع المساعدة المقدمة إلى الناس في الجزء الشمال الغربي من البلد. وفي حين أن العديد من الأصناف الأساسية متاحة ومشتراة داخل المنطقة، ولا سيما تركيا، فإن الدور الحيوي لوكالات الأمم المتحدة في المشتريات يوفر الاستقرار والموثوقية في سلسلة الإمدادات الإنسانية. وتعتمد المنظمات غير الحكومية اعتمادا كبيرا على الأمم المتحدة لقدرتها المتميزة على شراء المستحضرات الصيدلانية واللقاحات وتوفير الأدوية الرئيسية التي لن تتمكن المنظمات غير الحكومية من شرائها ثنائيا.

في عام ٢٠١٣، واجهنا ذعرا من تفشي شلل الأطفال في شمال سورية بسبب فشل برامج اللقاحات في الوصول إلى الناس هناك. ولا تزال الظروف في عام ٢٠١٣ التي أدت إلى الإذن بالدعم عبر الحدود هي نفسها، إن لم تكن أسوأ. ولهذا السبب من الضروري الحفاظ على الآلية العابرة للحدود حتى تستمر حملات التحصين واللقاحات في الوصول إلى الناس هناك. إن خطر تفشي المرض ليس شيئا يمكن الاستخفاف به وسيكون له تأثير عالمي، ليس في شمال غرب سورية فحسب.

وإعادة الإذن للعمليات عبر الحدود لمدة ١٢ شهرا على الأقل أمر ضروري لشمال غرب سورية. وسيمكن من تقديم المساعدة والخدمات الإنسانية في أوانها وبصورة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك برامج الإنعاش المبكر، التي تعتبر أساسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين بطريقة آمنة وكريمة. ومن شأن أي فترة تقل عن ١٢ شهرا أن تخلق مخاطر خطيرة وغير ضرورية تهدد حياة السوريين في شمال غرب البلد، في الوقت الذي تبدأ فيه درجات الحرارة بالتدني إلى حد التجمد في فصل الشتاء. ولا يوجد حاليا بديل قابل للتطبيق للاستعاضة عن الاستجابة التي تشمل إيصال المواد من خلال الآلية العابرة للحدود. وفي حين أحرز التقدم بشأن الوصول عبر خطوط التماس إلى الجزء الشمال الغربي، فإن العمليات عبر تلك الخطوط غير قادرة حاليا على تقديم المساعدة المطلوبة بالحجم أو التواتر اللازمين، ولن يكون من الممكن توسيع نطاقها في الأشهر المقبلة لتحل محل ما يجري تقديمه حاليا عبر الحدود.

لضمان استمرار وصول المساعدة المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص المحتاجين، ندعو المجلس إلى إعادة الإذن – كما فعل بسخاء خلال السنوات الماضية – بأحكام القرار بشأن إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود لمدة ١٢ شهرا على الأقل ليكفل استمرار استجابة الأمم المتحدة عبر الحدود في شمال غرب سورية. وهناك أكثر من ٤ ملايين سبب لتجديد ولاية إيصال المساعدة عبر الحدود – أي أولئك الأشخاص المحتاجون الذين تعتمد حياتهم على هذه العملية الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد آغا على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحث جميع المشاركين في جلسات مجلس الأمن على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل تمشيا مع التزام المجلس باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري، أي النرويج وأيرلندا.

وأتقدم بجزيل الشكر للأمين العام غوتيريش ووكيل الأمين العام غريفيث، وأشكر السيد آغا بصفة خاصة على حضوره هنا اليوم وجهوده بصفته منسقا لمنتدى المنظمات غير الحكومية. لقد أوضحت إحاطات اليوم مرة أخرى الاحتياجات الماسة لكثير من الناس في سورية.

في الأسبوع الماضي، زار وزيرا الخارجية في بلدينا باب الهوى وألمّا بالمزيد عن تلك الاحتياجات الكبيرة، فضلا عن العمل الاستثنائي الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إيصال المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية. ولا يمكن أن تكون شدة الحالة أكثر وضوحا، حيث يعيش السوريون اثني عشر عاما من الحرب وأصبحت الاحتياجات الإنسانية أكبر من أي وقت مضى.

وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو فقد ما لا يقل عن ٧٢ مدنيا آخرين، من بينهم ١٢ طفلا، أرواحهم بسبب الأعمال العدائية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويحتاج ما يصل إلى ١٤,٦ مليون شخص في جميع أنحاء البلد إلى المساعدة الإنسانية، ٤ ملايين منهم في شمال غرب سورية وحدها. ويعاني ما مجموعه ١٢ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، مع تعرُّض ما يقرب من مليوني شخص آخرين لخطر انعدام الأمن الغذائي. وفي غضون ذلك يستمر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وترتفع معدلات سوء التغذية أيضا. وفي كل يوم يعاني ملايين الأشخاص من الجوع في سورية، بينما تزداد آليات التكيف السلبية مع الحالة. ويرهن مستقبل الأطفال حتى يتسنى للأسر تناول الغذاء. وبالتالي يتوقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة ويجبروا على الذهاب إلى العمل، بل وعلى الزواج المبكر، ولا يعرفون إلا القليل سوى الحرب ويفقدون الأمل في مستقبل أفضل. ففي جميع أنحاء سورية تعمل ثلث المدارس فقط بكامل طاقتها، بينما أصبح أكثر من ١,٥ مليون طفل يتلقون التعليم حاليا معرضين لخطر التوقف عن الدراسة. ومن المرجح أن يكون الأطفال ذوو الإعاقة بشكل خاص خارج المدرسة، ويعتمد العديد من الأطفال الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة على التدخلات العابرة للحدود. ونحن مدينون لهم بإيجاد سبيل للمضي قدما.

لقد شهدنا تقدما كبيرا في التنفيذ منذ أن اجتمع مجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي لاتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع دعما لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. ونرحب بالنتائج الموضوعية لطائفة من أنشطة الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود. وأبلغ الأمين العام بأنه منذ كانون الثاني/يناير قدم الشركاء في مجال الإنعاش المبكر وسبل العيش الدعم لما يقرب من ٣٢٠ ٠٠٠ فردا بشكل مباشر بالإضافة إلى ٢,٩ مليون من المستفيدين بشكل غير مباشر في جميع أنحاء البلد.

ويعني ذلك أن ما يقرب من ٣ ملايين شخص قد استفادوا من فرص التدريب والعمل ومرافق الرعاية الصحية والتعليم والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي وإزالة الألغام والتدخلات الزراعية والنقدية – على سبيل المثال لا الحصر من الأنشطة التي نُفِّذت. وتحسنت حياة ما يقرب من ٣ ملايين شخص بفضل الإنعاش المبكر المنصوص عليه في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وكما نعلم، فإن نحو ٥٧٠ مشروعا – أي ٢٦ في المائة تماما من طلب التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية – تسهم في جهود الإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود. وزاد المانحون الرئيسيون كثيرا من استثماراتهم في الإنعاش المبكر خلال العام الماضي. وحتى أواخر أيار/مايو، بلغت التبرعات ١٩٥ مليون دولار لتحقيق أهداف الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود. وسوف يتسنى إحراز مزيد من التقدم بتجديد القرار. ويجب أن نكفل وصول المساعدة إلى جميع المحتاجين.

وبصفتهما مشاركتين في الصياغة، تواصل أيرلندا والنرويج دعمهما القوي لاستخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى السوريين المحتاجين.

ونرحب بالإيصال الخامس للمساعدة عبر خطوط النزاع واكتماله في الأسبوع الماضي. كما نشجع على إحراز مزيد من التقدم في عمليات الإيصال عبر الخطوط ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على عملها في ذلك الصدد. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى دعم عمليات إيصال المساعدة عبر الخطوط. وبالرغم من التقدم الملحوظ المحرز في عمليات إيصال المساعدة عبر الخطوط، رأى وزراؤنا بوضوح تام أنه لا غنى عن العمليات عبر الحدود في باب الهوى. ولا بديل لبقاء ملايين المدنيين الذين يعتمدون على المساعدة المقدمة بواسطة عملية الأمم المتحدة تلك.

وكما أكد الأمين العام، تعدُّ هذه العملية من أكثر العمليات خضوعا للرصد على نطاق العالم، الأمر الذي يكفل الطابع الإنساني لشحناتها في الشمال الغربي من البلد. ورأى وزراؤنا بأنفسهم الإجراءات الصارمة لمراقبة المساعدة ورصدها. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لمواصلتهم التصدي للتحديات اللوجستية والعملياتية الناجمة عن تقليص العملية إلى معبر حدودي واحد مأذون به. ومن شأن عدم تمديد الولاية أن يؤدي إلى مزيد من المعاناة الإنسانية الهائلة.

وبالنسبة لأيرلندا والنرويج، يسترشد نهجنا – بصفتنا مشاركين في صياغة مشروع هذا القرار – حصرا بالاحتياجات الإنسانية. لقد سمعنا جميعا الأرقام – فبعد مرور ١٢ عاما على النزاع – وصلت تلك الاحتياجات إلى أعلى مستوياتها وتستمر زيادتها. ومن شأن عدم تجديد القرار بشأن إيصال المساعدة عبر الحدود أن يؤدي إلى انعدام الشفافية والمساءلة اللتين توفرهما آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. والأهم من ذلك، أنه سينهي تقديم المعونة المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص الضعفاء الذين هم في أمس الحاجة إلى الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية والمواد التعليمية وسبل العيش والمياه والصرف الصحي والمساعدة في مجال النظافة الصحية.

لقد أُحرز تقدم كبير في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وهناك الكثير مما يمكننا القيام به – بما في ذلك عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط النزاع والإنعاش المبكر – بتجديد هذا القرار الحيوي. ويجب ألا نتخلى عن الشعب السوري الآن. وندعو أعضاء المجلس إلى العمل بشكل بناء لضمان استمرار وصول المساعدات إلى ملايين السوريين المحتاجين. وأردد ما ذكره الأمين العام: هناك واجب أخلاقي وإنساني للقيام بذلك.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا وغانا.

نعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته ونشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيد آغا، ممثل المجتمع المدني، على إحاطتيهما. كما نرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

وكما أكدت إحاطات اليوم، لا تزال الحالة الإنسانية السائدة في سورية والتي سببت مصاعب ومعاناة لا توصف لعامة السوريين لأكثر من عقد من الزمان، مصدر قلق بالغ لنا. لقد أُنهك السوريون بعد أكثر من عقد من العنف من تأثير النزاع ويتطلعون إلى تدخل المجتمع الدولي لإنهاء النزاع وتخفيف معاناتهم.

ويساورنا قلق عميق من تفاقم محنة الشعب السوري بسبب العديد من التحديات المستمرة، بما في ذلك الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن انفجارات الألغام والضربات الجوية المتفرقة والقصف في بعض أجزاء البلد.

في الوقت نفسه، أدى انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع المستعر إلى زيادة غير مسبوقة في معدلات الإصابة بسوء التغذية بين النساء والأطفال. وفي غضون ذلك، أدى انخفاض مستويات

المياه في نهر الفرات ومحطة مياه علوك إلى نقص حاد في المياه الصالحة للشرب. ويؤثر هذا بشدة على السكان في المناطق المتأثرة أصلا في البلد.

إننا ندين استمرار الفظائع والفوضى التي يعاني منها السوريون العزل على يد جماعات إرهابية مثل داعش وهيئة تحرير الشام. ولذلك، فإننا ندين بلا تحفظ هجمات داعش المتفرقة على المدنيين في مناطق في أنحاء دير الزور والحسكة وريف حمص الشرقي وحماة خلال الفترة قيد الاستعراض. وتدعو مجموعة A3 إلى بذل جهود متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة لمحاسبة مرتكبي تلك الأعمال الوحشية وكفالة العدالة للضحايا. كما نشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد من الوفيات في سورية بين عمال الإغاثة الإنسانية الذين يكفلون وصول المساعدات الحيوية المنقذة للحياة إلى المحتاجين. إن مقتل عامل إغاثة سوري في تفجير سيارة مفخخة هذا الشهر، ليصل إجمالي هذه الوفيات في الشمال الغربي إلى ٢٣ منذ عام ٢٠٢٠، يسلط الضوء على المخاطر المقلقة التي يواجهها عمال الإغاثة وهم يخاطرون بحياتهم على أساس يومي لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها للسكان الضعفاء في سورية. وتشدد مجموعة A3 على المسؤولية التي تقع على عاتق الأطراف المتنازعة عن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وتشدد على ضرورة ضمان المساءلة.

ونود أن نعرب عن دعمنا الثابت للجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتلك غير الخاضعة لسيطرة الحكومة على السواء. ونلاحظ مع الارتياح عمل عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، التي يستفيد منها ما يقرب من ٦٠ في المائة من ٤,١ مليون سوري يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية كل شهر. ونشيد بتوسيع نطاق إيصال مساعدات الإمدادات الإنسانية الأساسية عبر خطوط التماس إلى حوالي ٠٠٠ ٤٣ شخص في شمال غرب سورية، تحت رعاية الخطة التشغيلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وعلى الرغم من اتساع نطاق آلية إيصال المعونة عبر الحدود، فإن مجموعة A3 متحدة في رأيها بأن إيصال المعونة عبر الخطوط الأمامية ضروري بنفس القدر، ولذلك ندعو إلى مواصلة آلية إيصال المعونة عبر خطوط التماس والتي تكمل عمليات التسليم عبر الحدود التي تيسرها الأمم المتحدة. ومع اقتراب انتهاء ولاية القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في ١٠ تموز/يوليه، تعرب مجموعة A3 عن دعمها الكامل لتجديدها وتحض مجلس الأمن على تقديم الدعم الإجماعي لها من أجل ضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المتلقين في شمال غرب سورية. ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية في البلد، يتحتم الوصول بدون عوائق إلى جميع المناطق التي يحتاج فيها الناس إلى تلك المساعدة. ولذلك، ندعو إلى إزالة جميع العقبات المادية والإدارية التي تعوق إيصال المعونة المنقذة للحياة.

في الختام، وبينما نكرر دعوتنا الجماعية لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، فضلا عن الحاجة الملحة إلى أن تعمل الأطراف معا للتفاوض على تسوية سياسية تحقق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في سورية على المدى الطويل، نود أن نكرر دعوتنا المشتركة لدعم تجديد ولاية القرار المتعلق بتقديم المساعدات عبر الحدود. وإذا فشلنا في القيام بذلك، فإن شمال غرب سورية سيغرق في أزمة إنسانية أعمق وكارثية بقدر أكبر. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على حضوره معنا هنا اليوم وعلى ملاحظاته الحاسمة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته، وكذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية على عملهم بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأشكر السيد إياد آغا على إيصال صوت المجتمع المدني إلى مجلس الأمن اليوم.

قبل أكثر من عام بقليل، وبعد أن أعدنا بالإجماع الإذن بإنشاء الآلية الإنسانية العابرة للحدود (انظر S/PV.8817)، قلت للمجلس إن

ملايين السوريين يمكنهم أن يتنفسوا الصعداء. لقد استطعت أن أقول ذلك لأننا وضعنا السياسة جانبا وتكاتفنا لتلبية حاجة إنسانية واضحة. فالأطفال الذين يتضورون جوعا سيحصلون على الطعام، وستتلقى الأمهات المريضات الدواء، وسيحصل السكان الذين دمرتهم جائحة مرض فيروس كورونا على اللقاحات. وهذا بالضبط ما حدث، على الرغم من أننا الآن نستطيع ويجب علينا أن نفعل المزيد. فالحقائق تتحدث عن نفسها. في العام الماضي، مكنت الاستجابة عبر الحدود التي تقودها الأمم المتحدة عمال الإغاثة من الوصول إلى أكثر من ٢,٤ مليون شخص في شمال غرب سورية كل شهر. وساعدت في إطعام ١,٨ مليون شخص كل شهر، وإنقاذ الأطفال والأسر من حافة المجاعة، وسمح لنا بشحن جرعات اللقاح الأساسية إلى شمال غرب سورية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قمت مرة أخرى برحلة إلى حدود تركيا وسورية لرؤية عمليات الآلية بنفسي، بأم عيني. لقد رأيت ما يجري عبر الحدود – اللقاحات والحبوب والحفاضات وأكياس الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام المستخدمة لعلاج الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد لدرجة أنهم يحتضرون. وأثناء وجودي هناك، رأيت كيف أن معبر باب الهوى الحدودي واحد من أكثر المعابر التي تتم مراقبتها وتفتيشها عن كثب في العالم. وفي مركز إعادة الشحن، يتأكد عمال الإغاثة من محتويات الصناديق ويغلقون الشاحنات. هناك نقاط متعددة للتحقق. وإذ عملت على القضايا الإنسانية لعقود، يمكنني القول إن عملهم يحدد حقا معيارا ذهبيا. وجرت إحاطتي علما بكيفية تحقيقنا لتقدم مشجع بشأن إيصال المعونة عبر خطوط التماس، وأكدت من جديد دعم الولايات المتحدة لجهود التعافي المبكر، التي نعلم أنها لا تزال تشكل عنصرا هاما في جهود الاستجابة المستدامة.

وباختصار، نفذنا. لقد أحرزنا تقدما بشأن كل ما حدده القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) ووعدنا به. والولايات المتحدة ملتزمة بإحراز المزيد من التقدم على جميع تلك الجبهات في العام المقبل. ولكن كما أخبرني كل عامل إغاثة خلال رحلتي، فإن المساعدات عبر خطوط التماس وحدها لا يمكن أن تحقق تلبية الاحتياجات الماسة على الأرض. يمكن أن تصل إلى الآلاف، ولكن ليس الملايين. هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة. ومن المأساوي أن الوضع في سورية اليوم أسوأ مما كان عليه من قبل. وكما سمع المجلس من فوره من الأمين العام، يعيش الناس على حافة الهاوية ولم يعودوا قادرين على التكيف. في الوقت الحالي، يعتمد أكثر من ٤ ملايين شخص في شمال غرب سورية على المساعدات الإنسانية. وأدت أزمة الغذاء العالمية إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية وارتفاع أسعار سلة غذائية إلى مستويات قياسية للشهر الثامن على التوالي. وكما سمعت خلال زيارتي، فإنه بدون مساعدات عابرة للحدود، سيموت الكثيرون. سوف يموت الرضع.

بصراحة، كانت تلك الزيارة مختلفة عن زيارتي في العام الماضي. نادرا ما رأيت هذا اليأس في أعين عمال المعونة، غير المتأكدين مما إذا كانوا سيتمكنون من مواصلة إيصال الغذاء والدواء وغيرهما من المساعدات الحيوية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وهم يعلمون أن الموعد النهائي المحدد في ١٠ تموز/يوليه لتجديد وتوسيع نطاق الآلية العابرة للحدود يقترب بسرعة، ويتساءلون عما إذا كانوا سيتمكنون من مواصلة العمل المنقذ للحياة الذي يقومون به وإبقاء شريان الحياة الحيوي هذا مفتوحا. يدعم عمال الإغاثة هؤلاء عملية حاسمة الأهمية في بيئة أمنية مليئة بالتحديات ومحفوفة بالمخاطر، وهو ما أكدته بشكل مأساوي وفاة أحد عمال الإغاثة في ١٥ حزيران/يونيه في شمال غرب سورية. ونحن ندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، ومهمتنا هي ضمان أن يتمكنوا من الاضطلاع بعملهم المنقذ للحياة. لقد بذلت قصارى جهدي لطمأنة عمال الإغاثة هؤلاء، وكذلك اللاجئين الذين التقيت بهم، والذين يشعرون باستمرار بالقلق على أحبائهم في سورية. ولكن السبيل الوحيد لنا لتخفيف قلقهم حقا – وهو أقل ما يمكننا القيام به – هو تجديد وتوسيع نطاق آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود.

وعندما التقيت بالمنظمات غير الحكومية وتحدثت مع السيد مارك كوتس، الذي يقود عملية الأمم المتحدة في الميدان، كانت الرسالة التي

واصلت سماعها هي أن العملية الحالية العابرة للحدود لا تصل حتى إلى الحد الأدنى من أولئك الذين يحتاجون إلى المعونة. سمعت من أمهات في تركيا أنهن عندما اتصلن بأطفالهن البالغين في سورية، علمن أنهم لا يملكون ما يكفي من الطعام أو ما يكفي من الأدوية لعلاج أمراضهم. ومن الواضح أن المطلوب الآن هو تقديم المزيد من المساعدات العابرة للحدود، لا مساعدات أقل.

ومن الواضح بنفس القدر أن الفشل في تجديد الآلية العابرة للحدود ستكون له عواقب وخيمة. وقد أصدر قادة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بياناً مشتركاً الأسبوع الماضي لتوضيح هذه النقطة بالتحديد، قالوا فيه إن مثل هذا الفشل

”سيعطّل على الفور عملية الأمم المتحدة للمساعدات المنقذة للحياة، مُغرقاً الناس في شمال غرب سورية في مزيد من البؤس ومهدداً إمكانية حصولهم على الغذاء والرعاية الطبية والمياه النظيفة والمأوى والحماية من العنف الجنساني الذي توفره حالياً العمليات المدعومة من الأمم المتحدة“.

وهذا فعلا قرار حياة أو موت. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكننا إنجاز ذلك، تماماً كما فعلنا في العام الماضي، لأن الأمر لا يتعلق بالسياسة – بل يتعلق بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لملايين الأشخاص الذين يعتمدون علينا. إن بعض عمليات التصويت التي نجريها في المجلس صعبة ومعقدة، ولكن هذا التصويت لا يمكن أن يكون أبسط.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2022/492) وفي ملاحظاته اليوم، فلا يمكن تلبية الاحتياجات الإنسانية في الميدان بدون آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود. ونعلم أن أصدقاءنا في جامعة الدول العربية يشاطروننا هذا الرأي أيضاً. هذه فرصتنا للخروج مرة أخرى بصوت واحد، بوحدة والتزام تجاه الإنسانية. وهذه فرصتنا للارتقاء إلى مستوى المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. وهذه فرصتنا لمواصلة تقديم مساعدة تعني الحياة أو الموت للشعب السوري.

وكل من تحدثت إليهم خلال زيارتي كانت لديهم رسالة واحدة فقط طلبوا مني إيصالها إلى مجلس الأمن لأشاطر الجميع بها بعد عودتي. لقد طلبوا منا أن نختار إنقاذ الأرواح – أن نختار كفالة استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى السوريين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ونحن مدينون اليوم بذلك للاجئين في سورية، في اليوم العالمي للاجئين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة تركيا على استضافتها لهذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين. فلنعمل جميعاً معاً لإنجاز ذلك.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام والسيد مارتن غريفيث على مشاطرتنا آراءهما. كما أحطنا علماً بالإحاطة التي قدمها السيد إياد آغا. ونود أن نطرح عدداً من النقاط المتعلقة بتقرير الأمين العام (S/2022/492).

يساورنا قلق متزايد إزاء التقارير التي تفيد بحدوث أزمة غذاء ووقود في سورية. ومما يؤسَف له أن التقرير لا يشير مرة أخرى إلى أن الولايات المتحدة، نتيجة لجزاءاتها الانفرادية على سورية واحتلالها المستمر لشمال شرق البلد، مسؤولة عن التسبب في الأزمة. فالسكان، بمن فيهم الأطفال، يتضورون جوعاً، وعمل المرافق المدنية والطبية متعطل. كما يؤثر نقص الوقود على تشغيل محطات المياه ومحطات توليد الكهرباء، فضلاً عن الزراعة السورية. وندد العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية في الميدان في سورية أنفسهم بالجزاءات الغربية. وكما قلنا في مناسبات عديدة، فإن صعوباتهم تشمل العقبات أمام العمليات المالية واللوجستيات، فضلا عن الإعفاءات الإنسانية التي لا تجدي نفعاً.

إن ادعاءات واشنطن وعدد من العواصم الأخرى بأنها تفي بالتزاماتها الدولية من خلال فرض جزاءات أحادية الجانب حسب زعمها، وكذلك الادعاءات بأن هذه الجزاءات مستهدفة ومتوازنة بشكل جيد، ليست كاذبة وغير مقنعة فحسب، بل تُظهر أيضاً معاملتها اللاإنسانية للسكان المدنيين السوريين.

ولا تزال الحالة الإنسانية المتدهورة تزداد سوءاً بسبب الحوادث المأساوية التي تقوض الأمن. ومما له أهمية خاصة في هذا السياق سلسلة الغارات الجوية التي شنها سلاح الجو الإسرائيلي في ١٠ حزيران/يونيه على ضواحي دمشق، مما ألحق أضراراً بمدرج مطار دمشق الدولي ومبانيه وتسبب في إغلاقه. ونتيجة لذلك، تم تعليق جميع الرحلات الجوية المتجهة إلى دمشق، بما في ذلك رحلات الخدمة الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وهي قناة إنسانية رئيسية توفر الدعم المنقذ للحياة لأكثر من مليوني شخص.

إن هذه الأعمال غير مقبولة، لما يترتب عليها من آثار خطيرة على الشعب السوري ولما تخلقه من مخاطر التصعيد للمنطقة بأسرها. ونحن مندهشون من عدم وجود رد فعل في هذا الصدد من جميع أولئك الذين يحرصون على دعم إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية. وبالنسبة لزملائنا الغربيين، عندما يتعلق الأمر بإيصال المساعدات الإنسانية، يبدو أن هناك فئتين مختلفتين من السوريين: أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وأولئك الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وفي هذا السياق، وردت تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة وجدت سبلاً لرعاية المسلحين التابعين لمغاوير الثورة في مخيم الركبان. وإذا كان ذلك صحيحاً فهو أمر مؤسف للغاية، خاصة على خلفية الجزاءات المناهضة لسورية. كما يسارع زملاؤنا الأمريكيون إلى إظهار قلق مماثل تجاه الجماعات الإرهابية المدرجة على القوائم الدولية، مثل هيئة تحرير الشام. إن خبراء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، قد أكدوا مراراً وتكراراً، لعدة سنوات متتالية، أن هيئة تحرير الشام تستفيد من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى إدلب وأنها تشكل أحد مصادر دخلها الرئيسية.

ويبدو أن كل ما تحتاج واشنطن إليه من أجل إعادة تموين مقاتليها هو كفالة تجديد الآلية العابرة للحدود. ونشير أيضاً إلى المناقشات التي جرت مؤخراً في الأوساط السياسية في الولايات المتحدة لصالح تبرئة أولئك الإرهابيين. وقد ذكرت التقارير أن إدلب تشهد زيادة في تدفقات الأسلحة الغربية التي يبيعها المسؤولون الأوكرانيون الفاسدون. وباختصار، الإرهابيون في إدلب على ما يرام. لقد أصبحت السوق السوداء للأسلحة التي ازدهرت مؤخراً في أوروبا كنزاً حقيقياً، سواء للإرهابيين في سورية أو للإسلاميين المتطرفين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وكما كان متوقعاً، تكلم الكثيرون اليوم عن الحاجة إلى تجديد الآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه. وقد سمعنا أيضاً عن أوجه القصور العديدة على المسار الإنساني السوري، وكلها على ما يبدو خارجة عن سيطرة الأمم المتحدة. وهذه النقطة قابلة للنقاش إلى حد كبير، ومن الصعب ألا نستنتج أن هناك معايير مزدوجة فيما يتعلق بتسوية الحالة في سورية. ومن الأمثلة على ذلك البيان المشترك الذي أدلى به مؤخراً أمام المجلس مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة بشأن مسألة الآلية العابرة للحدود.

ونأسف لأننا لا نرى استجابات مماثلة فيما يتعلق بالمسائل السورية الأخرى، بما في ذلك مشاريع الإنعاش المبكر وعمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر الخطوط. إن نتائج مشاركة الأمم المتحدة في ذلك المجال مخيبة للآمال، لا سيما أنه لم يكن هناك سوى خمس قوافل إنسانية عابرة للخطوط هذا العام. فهل هذا ما قصدناه عندما اتخذنا القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) قبل عام مضى؟

إننا على اقتناع بأن من الممكن تنظيم عمليات إيصال المساعدات الإنسانية بالتنسيق مع دمشق إلى كل منطقة من مناطق سورية، وتسعى الحكومة السورية إلى تيسير تلك العملية. وقد أصبح ذلك واضحاً بعد إغلاق معبر اليعربية على الحدود مع العراق. وبالمثل، فإن إغلاق معبر باب الهوى قد يمكّن من زيادة كبيرة في عمليات إيصال المساعدة عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية.

ولا يمكن إنكار أن العناصر الإرهابية الهامشية تعرقل جهود الأمم المتحدة وتقوّض الثقة في العاملين في المجال الإنساني بشكل

عام. ويبدو أن ثمة خلطا بين الأسباب والنتائج، وزملاؤنا الغربيون – الذين كان لديهم عام كامل لإثبات العكس – يجدون أن هذا الوضع مقبول تماماً. ومع ذلك، لا يبدو أنهم متحمسون بشكل خاصلمعالجة هذه المسألة مثل تحمسهم لرعاية الإرهابيين المتمركزين في إدلب أو غيرهم. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم بعض زملائنا بتسييس الحوار حول المساعدات الإنسانية لسورية. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المجلس من اعتماد حتى الوثائق المتواضعة لكنها هامة و يمكن أن ترسي الأساس لإجراء مناقشة بناءة بشأن الآلية العابرة للحدود. ولا يمكننا ببساطة أن نتجاهل ذلك السياق غير المواتي مطلقاً.

في الختام، نرجو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن ما تُمسى بخطة العمل للمأوى الكريم والظروف المعيشية في شمال غرب سورية. ما هي المناطق المحددة التي يشملها البرنامج، وما هو التقدم المحرز في تمويله؟ نرحب أيضا بتلقي المزيد من التفاصيل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مشاريع الإنعاش المبكر التي مولها بالفعل المانحون. ونعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق هذه الجهود، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لكفالة أن يجد اللاجئون العائدون إلى سورية أسقف فوق رؤوسهم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتشاطر مع الآخرين تقديم الشكر الأمين العام لوكيل الأمين العام غريفيث والسيد آغا على إحاطتيهما.

كما سمعنا، سينظر مجلس الأمن قريبا في ولاية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية. ولا يساور المملكة المتحدة أدنى شك في أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ قرارات تخفف من وطأة المعاناة، وتسهم في السلم والأمن. إننا نبني قراراتنا على الأدلة وتلقي المشورة من الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان التي تعمل على إنقاذ الأرواح. وفي هذا الشهر، زار وفد وزاري من المملكة المتحدة الحدود التركية – السورية وشهد الجهود الكبيرة التي تُبذل لضمان القيام بعمليات إنسانية منتظمة وشفافة عبر الحدود.

وكما سمعنا اليوم، فإن الحالة في سورية، التي يلفها صراع منذ ١١ عاما، لا تزال تزداد سوءا، حيث يحتاج ٨٠ في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية. الدعوة واضحة التي وجهها في الأسبوع الماضي العاملون في المجال الإنساني على الحدود، فضلا عن قادة الأمم المتحدة، وأكثر من ٣٢ من قادة المنظمات غير الحكومية. وإنهاء الولاية سيخلف أثارا كارثيا. وهذا يعني فقدان الغذاء والماء والخدمات الأساسية لما يقرب من ٢,٥ مليون شخص؛ وانخفاض فرص حصول النساء والفتيات على الخدمات، اللواتي يمثلن ٨٠ في المائة من سكان شمال غرب سورية؛ وفقدان الرقابة التي توفرها آلية الأمم المتحدة للرصد ذات المعايير العالية، التي فحصت أكثر من ٠٠٠ ٥٦ شاحنة منذ عام ٢٠١٤، ومنعت وصول المساعدات إلى أيدي الإرهابيين؛ والعائق المدمر أمام الجهود المبذولة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا في الشمال الغربي، هو أنه لم يتم التطعيم بالكامل إلا لنسبة ٥,٧ في المائة من السكان.

ينبغي أن ينظر إلى إغلاق المعابر السابقة بوصفه تحذيرا واضحا. لقد تصاعدت الاحتياجات في الشمال الشرقي منذ إغلاق معبر اليعربية. يوجد في جميع أنحاء سورية هذا العام أكثر من ٢,٩ مليون مستفيد غير مباشر من مشاريع الإنعاش المبكر من النوع الذي حدده وكيل الأمين العام غريفيث، بدعم قدره ١٩٥ مليون دولار من التمويل الدولي. ستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها، فقد تعهدت بتقديم ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار من الدعم الإنساني في عام ٢٠٢٢. ومن شأن ذلك أن يدعم الإنعاش المبكر المستمر في جميع مناطق سورية، ودعم سبل العيش الحضرية والريفية، وإعادة تأهيل شبكات المياه وتوفير التعليم الجيد للأطفال. ولكن بدون تجديد التفويض، فإن مشاريع الإنعاش المبكر في شمال غرب سورية ستتعرض للخطر.

من هذا المنطلق، أحث أعضاء المجلس على استعراض الأدلة والاستماع إلى الخبراء. وتقتضي الحاجة الإنسانية والاستقرار الإقليمي تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وتوسيع نطاقه. وتحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى تمديده لفترة ١٢ شهرا على الأقل

من أجل مواصلة توسيع نطاق برامج الإنعاش المبكر. ما من مبرر لوقف شريان الحياة الحيوي هذا. وكما قال السيد آغا، هناك أكثر من ٤ ملايين سبب لتجديد الولاية العابرة للحدود – أي يوجد سبب واحد لكل شخص يعتمد عليها. يجب أن نقف إلى جانب الشعب السوري.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه القوي جدا بشأن خطورة الحالة في سورية. وأشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على المعلومات المستكملة التي قدمها، وعلى عرضه لآخر تقرير عن الاحتياجات الإنسانية في سورية (S/2022/492)، وأشكر السيد إياد آغا على إحاطته الإعلامية. أرحب أيضا بممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

في الشهر المقبل، سيتعين على مجلس الأمن مرة أخرى اتخاذ قرار مهم بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية. إن الأرقام المتضمنة في تقرير الأمين العام مذهلة. وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات إلى ٥,٤ مليون شخص في ١٤ محافظة في أبريل/نيسان، وقدم مساعدات إلى ٥ ملايين شخص في مايو/أيار. وهذه الأرقام تتحدث عن نفسها. وتتفق البرازيل مع الأمين العام على أن المساعدة الإنسانية الدولية للشعب السوري لا تزال واجبا أخلاقيا. وقد شهدنا جهودا تهدف إلى توسيع نطاق عمليات التسليم عبر الخطوط، وتعزيز إمكانية التنبؤ بها وفعاليتها وحجمها. بيد أن الشواغل الأمنية لا تزال التفسير الدارج للتأخيرات، والصعوبات المتعلقة بالطريقة العابرة للخطوط. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بحرية وبدون عوائق امتثالا لمبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال.

أما في شمال سورية، فلا يزال الوضع الإنساني مستمرا في التدهور ويؤثر بشكل خاص على الناس الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية. ومن المؤكد أن الحال لم يتحسن منذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وبما أن عمليات التسليم عبر الخطوط لا يمكن أن تتطابق بعد مع حجم ونطاق الطريقة العابرة للحدود التي توفر الغذاء واللقاحات وغيرها من المساعدات الحيوية لـ ٢,٤ مليون شخص كل شهر، فلا مندوحة من تجديد الإذن بالعمليات عبر الحدود التي تخضع للمراقبة بشكل وثيق. والإخفاق العشوائي في تجديد الولاية يعني قطع المساعدات الحيوية المنقذة للحياة فجأة، وفي وقت تمس الحاجة فيه بشدة إليها.

ومع ذلك، أود أن أكون واضحا فيما يتعلق بموقف البرازيل، أي ما برح ثابتا ومن دون تغيير منذ بدء هذا الصراع الرهيب في عام ٢٠١١. إن العملية السياسية ذات الملكية والقيادة السورية التي تيسرها الأمم المتحدة مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة أراضي سورية وسيادتها – ويجب أن أشدد على ذلك – هي وحدها التي يمكن أن تخفف من المعاناة الشديدة الناجمة عن الصراع. ويجب على المجلس أن يعترف، مرة واحدة وإلى الأبد، بأنه يواجه اليوم مشكلة خطيرة جدا. وعلى الرغم من الجهود المثلى التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي وجميع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الأخرى، فإن الموارد محدودة، ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود في جميع أنحاء العالم، ترتفع تكاليف العمليات الإنسانية أيضا. ونحن بحاجة إلى حلول مستدامة للنزاعات الجارية. ولا يمكننا تحمل زيادة أعداد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة.

وفي ظل سيناريو الأزمة الاقتصادية الحادة والجوع المتصاعد هذا، من الضروري أيضا إجراء تقييم شامل للعواقب الضارة المحتملة للجزاءات الانفرادية على السكان المدنيين. وهناك حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار في سورية. ومما يبعث على القلق البالغ استمرار وجود الجماعات الإرهابية وتزايدها وكذلك الاستهداف المتعمد المستمر للمدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس، واستهداف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وحالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والقتل بإجراءات موجزة. وتدعو البرازيل مرة أخرى جميع الأطراف إلى الامتناع عن إيذاء المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني.

أختتم بياني بملاحظة إيجابية فيما يتعلق بالإنعاش المبكر. يبدو أن المبادرات في مجالات الصحة والتعليم وفرص العمل قد بدأت أخيرا تحقق نتائج إيجابية محسوبة. ونأمل أن نستمر في سماع أخبار طيبة عن سورية – وهو ما يستحقه الشعب السوري. أخيرا، نحن ممتنون على إطلاعنا على آخر المستجدات وعلى الدعم الذي يقدمه الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث لتحقيق هدف الإنعاش المبكر.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث والسيد إياد آغا على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بوفود سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

إن فرصة الاستماع إلى آخر المستجدات بشأن الحالة في سورية تكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى قرب انتهاء الإذن بالعمل لآلية باب الهوى العابرة للحدود. وقد ذكرت المكسيك في مناسبات متعددة ضرورة أن تشكل الاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين موضوعا توجيهيا لمناقشاتنا بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن، من دون أي تسييس. ويؤكد أحدث تقرير للأمين العام عن الموضوع (S/2022/492) والإحاطات التي قُدمت بعد ظهر اليوم الظروف الصعبة التي لا يزال غالبية السوريين يعانون منها.

ويجب أن نكون واضحين ومباشرين: لا يمكن الاستغناء عن حجم ونطاق العمليات عبر الحدود من خلال معبر باب الهوى في الوقت الحاضر. ولنتذكر أنه خلال الفترة التي يغطيها القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، تدخل نحو ٨٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية عبر هذا المعبر شهريا، واستفاد منها أكثر من ٢,٤ مليون شخص. وعلى سبيل المثال، فإن ذلك المعبر الحدودي ذو أهمية بالغة للتخفيف من آثار الاحتياجات الغذائية المتزايدة. وببساطة، يتلقى ١,٨ مليون شخص الأغذية والمساعدة الغذائية بهذه الطريقة. ومما لا شك فيه أن الاتجاه التصاعدي في مستوى انعدام الأمن الغذائي يبعث على القلق البالغ، لا سيما بالنظر إلى عواقب سوء التغذية على الأطفال والنساء.

وفي ضوء ذلك الواقع، من الضروري الإبقاء على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وزيادتها. ولن يؤدي تقليصها إلا إلى عواقب أكثر سلبية وربما لا رجعة فيها. ونشدد على استمرار حدوث تقدم في عبور المساعدات الإنسانية بين خطوط النزاع، امتثالا للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). والقافلة الخامسة، التي تم الانتهاء منها في الأسبوع الماضي، دليل على ذلك. غير أنه من المهم مواصلة تعزيز طريق الدخول هذا، الذي هو مجرد طريق تكميلي للمعبر الحدودي.

ومن الواضح أن معبر باب الهوى لا يزال طريقا حيويا لدخول المساعدات الإنسانية وغيرها من الإمدادات. ولهذا السبب، ترى المكسيك ضرورة تجديد الإذن باستخدام المعبر لمدة ١٢ شهرا.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى الواردة في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، ينوه بلدي بالتركيز المتزايد الذي توليه الاستجابة الإنسانية لتعزيز مشاريع الإنعاش المبكر. ونلاحظ أنه قد استفاد بالفعل من تلك المشاريع أكثر من ٠٠٠ ٣١٩ شخص بشكل مباشر، بل وأكثر منهم بشكل غير مباشر، ونشجع على مواصلة تنفيذها. وكجزء من هذه المشاريع، من المشجع أن نرى قطاعات الصحة والتعليم ونزع السلاح تحظى بالأولوية.

في الختام، تدعو المكسيك جميع أعضاء المجلس إلى وضع الاحتياجات الإنسانية للسكان – الذين وجدوا أنفسهم بالفعل في حالات قصوى على نحو متزايد بعد ١١ عاما من النزاع – في المقام الأول في المفاوضات المقبلة. وأقل ما يمكننا عمله هو الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في العام الماضي باتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وكما قال الأمين العام، يشكل ذلك واجبا أخلاقيا وإنسانيا.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على بيانه الهام الذي أكد على ضرورة إيصال المساعدات عبر كافة الطرق المتوفرة في سورية. وأشكر كذلك السيد مارتن غريفيث على إحاطته الوافية والسيد إياد آغا على مداخلته.

اعتمد مجلس الأمن قبل ثماني سنوات آلية إيصال المساعدات عبر الحدود كتدبير استثنائي، استجابة للتداعيات الإنسانية الخطيرة للأزمة السورية. وجسد إجماع الدول الأعضاء حول القرار ٢١٣٩

(٢٠١٤) مسؤولية أخلاقية تفرض فصل الواجب الإنساني عن أي اعتبارات سياسية وتضمن وصول المساعدات إلى المحتاجين في سورية.

وبالرغم من أن الغرض من الآلية لا يزال قائما وملحا، وجب التنويه بأنها تُعد إجراء استثنائيا ومؤقتا وأنه لا ينبغي التعامل معها كحل طويل الأمد، لا سيما في ظل تغير الأوضاع على الأرض بما في ذلك ازدياد عدد المحتاجين الذي وصل اليوم إلى اكثر من ١٤ مليون شخص مقارنة بـ ١٠ ملايين شخص في عام ٢٠١٤، مما يتطلب من الخطط الإنسانية أن تتسق مع متطلبات المرحلة الحالية للأزمة، والتي تستدعي زيادة عدد القوافل عبر الخطوط بالتزامن مع دعم مشاريع الإنعاش المبكر.

وفي سياق الأوضاع الراهنة في الشمال والتصعيد الجاري على الحدود التركية – السورية، نطالب بعدم استخدام آلية إيصال المساعدات عبر الحدود لتحقيق مصالح سياسية، حيث سيؤدي ذلك إلى تقويض مصداقية هذه الآلية التي يجب أن تظل إنسانية بحتّة وألا يتم استغلالها كأداة للتدخل في الشأن السوري.

ونشدد هنا على أهمية تَمَكُّنْ الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها على الأرض من إيصال المساعدات إلى المحتاجين، من خلال معبر باب الهوى، مع توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني، خاصةً بعد استهداف ومقتل عاملٍ إنساني في منطقة الباب الأسبوع الماضي.

أما بخصوص المساعدات التي يتم إيصالها عبر الخطوط، ترحب دولة الإمارات بمرور القافلة الخامسة إلى شمال غرب سورية مؤخراً. وفي هذا السياق، نُكرر ضرورة زيادة عدد العمليات الإنسانية عبر الخطوط، بحيث يتقارب عددها مع تلك التي تمر من خلال آلية عبر الحدود. وتثمن دولة الإمارات جهود الأمم المتحدة في هذا المجال وندعو جميع الأطراف إلى السماح بمرور هذه القوافل عبر الخطوط بشكل عاجل وسلس ودون عوائق لضمان وصول الإغاثة الإنسانية للمحتاجين، إذ لا ينبغي ترك المجال للأطراف على الأرض للتحكم في مرور المساعدات أو استخدامها كورقة مساومة.

في العام الماضي، اتحد أعضاء هذا المجلس وأجمعوا على اعتماد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وأشاروا من خلاله، ولأول مرة، إلى أهمية دعم وتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر في سورية، وهو الأمر الذي عكس الاحتياجات الإغاثية الملحة على الأرض. وعليه، يتعين علينا الآن النظر في كيفية تكثيف جهود الإنعاش المبكر من خلال إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية للخدمات الأساسية التي تم تدميرها. كما ينبغي تعزيز البرامج الدولية في المجالات الأساسية مثل الأمن الغذائي والمياه والكهرباء والصحة والتعليم كجزء رئيسي من جهود الإنعاش المبكر، والذي أصبح ضرورياً في ظل أزمات الغذاء والصحة العالمية.

وفي سياق ما شهدناه مؤخراً من إغلاق مطار دمشق الدولي بعد إلحاق ضرر فيه، نؤكد على أهمية حماية البنية التحتية المدنية لضمان استمرارية العمليات الإنسانية في المنطقة.

وختاماً، نطالب باستمرار إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية في جميع المناطق السورية ودون عوائق بناء على المبادئ الإنسانية وعدم تسييسها، وذلك للتخفيف من معاناة الشعب السوري الشقيق.

السيد دجانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب أنا أيضا بالأمين العام في هذه الجلسة وأشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته. كما استمعنا بعناية إلى بيان ممثل المجتمع المدني.

تنتهي ولاية القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية، في تموز/يوليه. وفي العام الماضي، كان للقرار دور في تخفيف حدة الوضع الإنساني في سورية. بيد أنه لم يُنفذ تنفيذا كاملا وفعالا. وينبغي للمجلس أن يقوم بطريقة محددة الأهداف بإجراء تحليل شامل واعتماد نهج متكامل من أجل التغلب على العقبات التي تعترض الإغاثة الإنسانية، كما ينبغي له أن يتخذ ترتيبات أكثر معقولية وفعالية للمرحلة التالية من الإغاثة الإنسانية.

أولا، يجب أن نحترم تماما سيادة سورية وامتلاك الحكومة السورية لزمام الأمور وأن نكفل الأداء الفعال لإيصال المعونة عبر خطوط

النزاع. إن احترام السيادة والسلامة الإقليمية قاعدة أساسية معترف بها عالميا في العلاقات الدولية، فضلا عن كونه مبدأ أساسيا من مبادئ المساعدة الإنسانية الدولية. ويجب أن يكون إيصال المساعدات عبر الخطوط السبيل الرئيسي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية. غير أنه في العام الماضي، وعلى الرغم من المتطلبات المنصوص عليها صراحة في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، كانت هناك مدخلات محدودة في هذا الصدد، حيث لم تنجح سوى خمس عمليات لإيصال الإمدادات عبر الخطوط وجرى تسليم حمولة ٧٠ شاحنة من الإمدادات إلى شمال غرب سورية. وينبغي ألا تكون سلسلة العقبات التي سمعنا عنها اليوم سببا للتخلي عن بذل المزيد من الجهود. ويجب على المجلس أن يقدم مطالب محددة لزيادة كفاءة وحجم إيصال المعونة عبر خطوط التماس وأن يعزز بناء قدرات الأطراف لضمان المرور الآمن وأن يدعم جهود الوكالات الإنسانية الدولية.

وتود الصين أن تشدد على ضرورة توفير الحماية الكاملة للهياكل الأساسية الرئيسية اللازمة لإيصال الإمدادات عبر الخطوط. ونشير بقلق إلى أن الممثل الدائم لسورية بعث برسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه، أدان فيها الهجوم الإسرائيلي الذي وقع في ١٠ حزيران/يونيه على مطار دمشق الدولي، وهو مركز حيوي للإمدادات الإنسانية لعمليات الإيصال عبر الخطوط. وتحث الصين البلدان المعنية على احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني ووقف جميع الهجمات على البنية التحتية الإنسانية.

ثانيا، يجب أن نشجع بقوة مشاريع الإنعاش المبكر وأن نعزز التنمية الاقتصادية في البلد. وفي القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، حث مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على دعم مشاريع الإنعاش المبكر. ومما يؤسف له أن بعض البلدان ما فتئت تستخدم مشاريع الإنعاش المبكر كورقة مساومة سياسية وتتردد في تمويلها، مما أدى إلى تنفيذ المشاريع بصورة لا تبعث على الرضا. وينبغي عدم تسييس الإغاثة الإنسانية. وتحث الصين الجهات المانحة المعنية على التمسك بالروح الإنسانية وخدمة رفاه جميع أبناء الشعب السوري وإعطاء الأولوية لتمويل مشاريع الإنعاش المبكر دون شروط مسبقة وتعزيز التنفيذ المبكر للمزيد من المشاريع. ويجب على المجلس أن يبذل جهودا ملموسة لتحقيق تلك الغاية.

ثالثا، يجب أن نشارك بنشاط في الحوار والمشاورات من أجل الترتيب السليم لإيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود. وما فتئت الصين تؤكد دائما أن الآلية العابرة للحدود ليست سوى ترتيب استثنائي تم الاتفاق عليه في ظروف محددة. وينبغي للمجلس أن يقيم فعالية تلك الآلية وقابليتها للتطبيق في الوقت المناسب في ضوء التطورات على أرض الواقع وأن يجري تعديلات وفقا لذلك. ويجب تنفيذ العمليات الإنسانية عبر الحدود في شمال غرب سورية في امتثال صارم لقرارات المجلس ويجب ضمان حياد المساعدة وشفافيتها. وينبغي وضع جدول زمني واضح لإنهاء إيصال المعونات عبر الحدود وتعزيز الانتقال إلى نهج إيصالها عبر خطوط التماس وفقا لذلك. وتأمل الصين أن يجد أعضاء المجلس، من خلال الحوار والتشاور، حلا قابلا للتطبيق لما بعد انتهاء سريان القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

رابعا، يجب أن نرفع فورا وبشكل كامل العقوبات الأحادية الجانب وأن نهيئ بيئة خارجية مواتية للانتعاش الاقتصادي في سورية. وتشير التقديرات إلى أن العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها بعض البلدان على مر السنين كلفت سورية خسائر اقتصادية لا تقل عن عشرات البلايين من الدولارات. وقد أضعف ذلك إلى حد كبير قدرة الحكومة السورية على جمع الموارد وإعادة البناء وهو ما يتعارض مع جهود المجلس والمجتمع الدولي لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والحصول على الموارد في سورية، وقد أصبح أكبر عقبة أمام تحسين الحالة الإنسانية في البلد. سمعنا اليوم من العديد من الدول الأعضاء أنها تهتم بحقوق الإنسان في سورية والوضع الإنساني في البلد. ولكن الإبقاء على العقوبات الأحادية الجانب وزيادتها مع التعبير في الوقت نفسه عن القلق بشأن رفاه الشعب السوري يأتي بعكس المراد منه. وتحث الصين البلدان المعنية على الرفع الفوري والكامل للعقوبات

الانفرادية المفروضة على سورية ويجب أن تحدد قرارات المجلس ذات الصلة متطلبات واضحة في هذا الصدد.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمين العام والسيد مارتن غريفيث والسيد إياد آغا على إحاطاتهم.

بعد ١١ عاما من النزاع، بلغت الاحتياجات الإنسانية أعلى مستوياتها على الإطلاق. وفي الشمال الغربي، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة ٤,١ مليون شخص، بزيادة قدرها أكثر من ٢٠ في المائة منذ العام الماضي. ويعاني أكثر من ٧٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، الذي يزيد من تفاقمه الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا.

وفي كل شهر، توفر آلية إيصال المعونة عبر الحدود ما يقرب من حمولة ٨٠٠ شاحنة من المساعدات المنقذة للحياة. وبطبيعة الحال، يجب أن يستمر التقدم المحرز في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس. غير أنه حتى لو أرسلت بانتظام تلك القوافل العابرة لخطوط التماس، فإنها لن تحل محل العمليات عبر الحدود.

والأرقام التي أشير إليها عدة مرات اليوم غنية عن البيان – توصل الآلية العابرة للحدود المساعدات إلى أكثر من ٢,٤ مليون شخص كل شهر، في حين سلمت كل من القوافل الخمس العابرة لخطوط التماس التي أرسلت منذ آب/أغسطس المساعدات إلى أقل من ٠٠٠ ٥٠ شخص. وتوصل القوافل العابرة للحدود ٨٠ في المائة من المعونة الغذائية في الشمال الغربي.

وفي الشمال الشرقي، هناك ٢,١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية، بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن العام الماضي. ولم تتمكن القوافل العابرة لخطوط التماس، التي يتوقف نشرها على حسن نية النظام السوري أو تعسفه، من التعويض قط عن إغلاق معبر اليعربية. ونعلم جميعا مدى تأثير ذلك على الاستجابة للاحتياجات الطبية، لا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ولذلك فإن تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا على الأقل ضروري، كما طلب الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة وجميع المنظمات غير الحكومية. ففي الوقت الذي زادت فيه الاحتياجات الإنسانية، في الشمال الغربي والشمال الشرقي على حد سواء، أصبحت هذه الآلية تكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

ولذلك أدعو جميع أعضاء المجلس إلى التحلي بروح الوحدة والمسؤولية واتخاذ القرارات استنادا إلى اعتبارات إنسانية بحتة. وكما ذُكّرنا اليوم، من واجبنا الأخلاقي أن ننقذ الأرواح ونتصدى لخطر المجاعة ونلبي الاحتياجات الطبية ونيسر حملات التطعيم، بما في ذلك ضد كوفيد-١٩.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه يجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، أن تضمن وصول كامل المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة. فاحترام القانون الدولي الإنساني ملزم لنا جميعا.

وفي ظل غياب حل سياسي قوي، لا يوجد أي سبب على الإطلاق يدفعنا لتطبيع العلاقات مع النظام السوري والمضي قدما في إعادة الإعمار. ومن دون حل سياسي، سيظل موقف فرنسا وأوروبا بشأن إعادة الإعمار ورفع الجزاءات ثابت لا يتغير. ولا يمكن أن تبدأ إعادة الإعمار إلا عند الشروع جديا في عملية سياسية تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وربما ينبغي للدول التي تدعو إلى إعادة إعمار سورية أن تبدأ بزيادة مساهماتها في الاستجابة الإنسانية. وأشير هنا إلى أن ٩٦ في المائة من الأموال المخصصة لتمويل الأنشطة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ المعلن عنها في مؤتمر بروكسل السادس، تأتي من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والنرويج واليابان.

وأخيرا، ستواصل فرنسا كفاحها الدؤوب ضد الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية. ويجب محاسبة المسؤولين عن أفعالهم.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته وحضوره في وقت

سابق من الجلسة. وأتقدم بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته المفصلة والسيد إياد آغا على رؤيته الثاقبة. وأرحب بحضور ممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

تستمر الحالة الإنسانية في سورية، كما يتضح من إحاطة اليوم، في التدهور يوما بعد يوم. وقد تجاوز الآن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ١٤ مليون شخص، في ظل نقص المواد الغذائية الأساسية والوقود. ووصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات تاريخية، ويُقدر أن ٦٠ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفقا لأرقام الأمم المتحدة.

ولذلك يظل المضي قدما بشكل حاسم على المسار السياسي في سورية ضرورة ملحة إذا أردنا تخفيف معاناة شعبها. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الأطراف، لا سيما الأطراف الفاعلة الخارجية، أن تظهر التزامها، بطرق ملموسة، بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويمكن للمبادرات التي تتخذها دول المنطقة لتطبيع العلاقات مع سورية أن تساعد أيضا في معالجة الحالة الإنسانية. وعلى العكس من ذلك، يمكن للخطوات التي اتخذت مؤخرا، مثل إطلاق عملية عسكرية في شمال شرق سورية وإجراءات مماثلة، أن تزعزع استقرار الحالة الهشة بالفعل.

ومن الضروري أيضا أن نتجنب ربط المساعدات الإنسانية والإنمائية بإحراز التقدم في العملية السياسية. فلن يؤدي هذا الموقف إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة المساعدات وكفالة حصول الوكالات الإنسانية على التمويل اللازم. ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر بشكل بنَّاء في تشجيع المشاريع التي من شأنها أن توفر الوظائف والفرص الاقتصادية التي تشتد حاجة الشعب السوري إليها. ففي مواجهة الانخفاض في إنتاج المواد الغذائية الأساسية والمسائل المتعلقة بنقص المياه، لا سيما في حوض نهر الفرات، من الأهمية بمكان معالجة الشواغل الجماعية للشعب السوري بمنتهى الجدية.

ونرى أيضا أن التوصل لوقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لسائر مصالح الشعب السوري. ورغم أهمية العمليات العابرة للحدود وقابلية التنبؤ بها، فإنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ونحيط علما أيضا بالجهود الجارية، بما في ذلك القافلة الخامسة العابرة لخطوط التماس التي عبرت إلى شمال غرب سورية قبل بضعة أيام. ونكرر التأكيد على أنه يتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز العمليات العابرة لخطوط التماس.

وقد حذرت الهند مرار وتكرارا من التهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل في عودة ظهور الجماعات الإرهابية في سورية. ولا يمكننا مناقشة الحالة الإنسانية إذا تجاهلنا تأثير الجماعات الإرهابية على حياة المدنيين. وقد أبرزت الهند باستمرار كيفية مساهمة جهات فاعلة خارجية في نمو الجماعات الإرهابية في سورية. ومن شأن استمرار المجتمع الدولي في إهمال تلك المسألة أن يلحق ضررا يتعذر إصلاحه بمكافحتنا الجماعية للإرهاب. هذا علاوة على أن تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية مثل داعش يساهم في تدهور الحالة الإنسانية أيضا.

ولا تزال الحالة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا التي تأوي النساء والأطفال خطيرة. ولا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن الظروف في تلك المخيمات، فقد وردت تقارير تفيد بارتكاب العديد من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك جرائم القتل، في عام ٢٠٢٢.

ونشعر بالقلق من أن المساعدات الإنسانية المقدمة لسورية في عام ٢٠٢١ كانت أقل مما كانت عليه في العام السابق. ولذلك ثمة حاجة ماسة إلى زيادة تلك المساعدات. وفي ذلك الصدد، نطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يوائم البيانات المتعلقة بمشاريع الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود بطريقة شاملة بحلول نهاية هذا الشهر حتى يتمكن المجلس من إلقاء نظرة شاملة على الحالة قبل انتهاء صلاحية الإذن للعمليات العابرة للحدود بوقت كاف.

وفي الختام، واصلت الهند تقديم المساعدات الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية إلى سورية من خلال المنح وخطوط الائتمان

للمشاريع الإنمائية وتوريد الأدوية والأغذية وإقامة مخيمات تركيب الأطراف الاصطناعية ومركز لتكنولوجيا المعلومات من الجيل التالي وتنظيم برامج تدريبية لبناء القدرات. وما فتئت الهند تقف إلى جانب الشعب السوري منذ بداية النزاع وستواصل القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش ووكيل الأمين العام غريفيث على حضورهما اليوم. كما نبرز كل شهر هنا، تكتسي الحالة الإنسانية في سورية أهمية قصوى للشعب السوري وملايين المحتاجين ومستقبل البلد. وتعزز الرسائل الواضحة التي سمعناها منهم تلك الضرورة الحتمية. وأشكر أيضا السيد آغا على معلوماته المفصلة والواقعية وتوصياته الملموسة.

إن اليوم هو اليوم العالمي للاجئين. وهو تذكير بتكريم اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ولن يكون هناك الكثير مما يستحق الاحتفال به لدى ملايين الأشخاص من سورية وأفغانستان وأوكرانيا وإثيوبيا وأماكن أخرى ممن أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد بلغ عدد الأشخاص النازحين على مستوى العالم حاليا رقما قياسيا، هو ١٠٠ مليون شخص. وذلك يعني أن ١ من كل ٧٨ شخصا على الصعيد العالمي يُشرد عنوة. ويشكّل الأطفال، الذين تحطمت براءتهم بفعل وحشية النزاع وحرموا من أحلامهم جراء عدم اليقين بشأن مستقبلهم، اثنين وأربعين في المائة منهم.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الثاني عشر. وكما سمعنا اليوم، تستمر الأعمال العدائية في مختلف أنحاء البلد، في ظل معاناة لا مثيل لها واحتياجات إنسانية ضخمة ومتزايدة.

والأرقام محبطة، إن لم تكن مخيفة – وكلها بالملايين. ويعتمد نحو ١٤,٦ مليون سوري على المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ٤,١ ملايين شخص يعيشون في الشمال الغربي، حيث يعاني ٧٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويعيش أكثر من ٩٠ في المائة من السوريين تحت خط الفقر، ويحتاج ٥,٥ ملايين شخص، معظمهم من الأمهات والأطفال، إلى مساعدة تغذوية. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والحرمان التعسفي من الحرية والعنف القائم على النوع الجنس. ولم يعرف الكثير من الأطفال السوريين شيئا سوى الحرب. فقد وُلد جيل كامل من الأطفال السوريين وترعرعوا في المخيمات، ولا يعرفون سواها منزلا لهم. ويواجه ثلثا السكان، وهو رقم مذهل، نقصا في الأغذية خلال العام الحالي. وذلك يعني أن على المزيد من الآباء مواجهة خيار مفجع يتمثل في تخطي وجبات الطعام أو إرسال أطفالهم إلى العمل. ويُجبر المزيد من الفتيات على الزواج المبكر لتوفير الدخل للحصول على الغذاء. وواحد من كل طفلين سوريين غير ملتحق بالمدارس وعرضة لعمالة الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري أو الاتجار أو التجنيد من قبل الجهات الفاعلة المسلحة.

في غضون أسبوعين، في ١٠ تموز/يوليه، سيصوت المجلس على إعادة الإذن بالعملية العابرة للحدود عند نقطة العبور الحدودية الوحيدة المتبقية للمساعدات الإنسانية إلى سورية، باب الهوى. وبالنسبة لملايين السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة، ليس هناك بديل آخر. فانعدام الأمن الغذائي يجعل الوصول إلى الجميع أكثر تعقيدا وصعوبة. إننا نعلم أصلا أنه حتى في الحالة الراهنة لا تلبى جميع الاحتياجات، للأسف.

كم مرة أُخطِرنا، بما في ذلك اليوم، من قبل وكيل الأمين العام غريفيث والسيد آغا، وبالنيابة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنتدى المنظمات غير الحكومية في شمال غرب سورية، على التوالي، في هذه القاعة بنفس الرسالة الرئيسية، وهي أنه لا يمكن الاستعاضة عن العملية العابرة للحدود بعمليات عبر خطوط التماس؟ فالمعونة العابرة لخطوط التماس مكملة للمساعدة العابرة للحدود وليست بديلا عنها. ولا يمكن للعمليات العابرة لخطوط التماس أن تحل محل حجم أو نطاق العملية الضخمة العابرة للحدود. لقد قيل – ولكن لا يزال

يتعين تكراره – أن العملية العابرة للحدود هي من بين أكثر العمليات التي تخضع للرصد عن كثب في العالم، حتى نعرف إلى أين تذهب المعونة ومن يستفيد من خدماتها. لذلك، وريثما يتم تجديد الإذن بها، فإن النقطة الوحيدة العابرة للحدود هي شريان حياة موقوت للملايين، وهو ما يعادل قرارا بحياة الكثيرين الذين يعتمدون عليه أو موتهم جوعا. ولهذا السبب ندعو المجلس إلى إعادة الإذن بأحكام قرار العملية العابرة للحدود (القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١))، من أجل إبقاء معبر باب الهوى الحدودي في شمال غرب سورية مفتوحا.

وينبغي عدم تسييس الاحتياجات والإجراءات الإنسانية. ولا يمكن لها أن تكون سلاحا للنزاع أو امتدادا له. وندعو الحكومة السورية إلى كفالة إيصال المساعدات وتخصيص الخدمات الصحية حتى تتمكن وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة المحلية، من العمل من دون عوائق في جهودها الرامية إلى الوصول إلى المحتاجين.

ويجب أن تكفل أطراف النزاع حماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا ندين الهجمات ضد العاملين في مجال العمل الإنساني وندعم جميع الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في عملهم في جميع أنحاء سورية. وينبغي لنا ألا ننسى أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن المساءلة أساسية لتحقيق السلام المستدام.

وفي الختام، سأكرر ما أكده السيد آغا: هناك ملايين الأسباب لتجديد الإذن بالعملية عبر الحدود للمحتاجين، ولا توجد أسباب لعدم تجديده. إن دور مجلس الأمن – واجبنا ومسؤوليتنا – هو مساعدة الناس وإنقاذ الأرواح ومساعدة المحتاجين – وليس الدخول في أي نوع من الحسابات. وينبغي للمجلس أن يقف إلى جانب الأمل والحياة، لا إلى جانب أحكام الإعدام بحق الفقراء والمحتاجين والفتيات والأطفال أو أولئك الذين ليس لديهم من يلجأون إليه. إن موضوع اليوم – "أيا كان، أينما كان، وفي أي وقت" – بالكاد يتلاءم بشكل أفضل مع مركزية العمل الإنساني في سورية. وينبغي للمجلس أن يكون قادرا، مرة أخرى، على أن يعمل موحدا بشأن ذلك الأمر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): شكرا، السيد الرئيس. ونرحب أيضا بمشاركة السيد الأمين العام في هذه الجلسة.

في الوقت الذي تعزز فيه الحكومة السورية جهودها لإعادة الأمن والاستقرار وإجراءاتها لتجاوز مخلفات الأزمة عبر تكريس المصالحة الوطنية والتسويات المحلية، إلى جانب مواصلتها إصلاح البنى والمرافق الخدمية المتضررة لتحسين الظروف المعيشية للسوريين وتيسير العودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين، تتواصل ممارسات الإرهاب والعدوان والتدمير ضد بلدي، سواء عبر تهديدات النظام التركي بشن أعمال عدوان جديدة أو العدوان المباشر الذي تنفذه قوات الاحتلال الإسرائيلي أو الهجمات التي تشنها التنظيمات الإرهابية المختلفة.

لقد خلف العدوان الإسرائيلي على مطار دمشق الدولي في العاشر من حزيران/يونيه الجاري دمارا هائلا في المهبطين والتجهيزات الفنية فيه وصالة الركاب، مما أدى إلى خروج المطار عن الخدمة بشكل كامل، الأمر الذي تترتب عليه تداعيات سياسية وإنسانية وعسكرية واقتصادية خطيرة تطال جميع السوريين ودول المنطقة، بمن فيهم أولئك الذين يعتمدون على الدعم الذي توفره الأمم المتحدة من خلال رحلاتها الجوية الإنسانية التي يتم تيسيرها من مطار دمشق والتي تم تعليقها بالكامل. فقد أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة في سورية في بيان صادر عنه بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه الجاري، بأن رحلات الأمم

المتحدة الجوية الإنسانية قد يسرت حركة ١٤٣ ٢ من العاملين في المجال الإنساني ونقل الإمدادات المنقذة للحياة وتوفير دعم وخدمات أساسية لأكثر من مليوني سوري في محافظات حلب والحسكة ودير الزور والرقة. إن هذه الرحلات توقفت تماما بعد العدوان الإسرائيلي الغادر على منشأة المطار المدني.

وعلى الرغم من ذلك، ما تزال بعض الوفود الغربية تواصل التعتيم على هذا العدوان الإسرائيلي وآثاره على العمل الإنساني ولا تسمح لمجلس الأمن بإدانته باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والحماية المقررة قانونا للمنشآت المدنية.

أُذَكِّر السيدات والسادة أعضاء المجلس بأن هذا العدوان الإسرائيلي ليس الأول على مطار دمشق الدولي أو على مرافق تجارية مدنية عامة أخرى وموانئ بحرية وجوية، والذي عرض الملاحة وحركة النقل الجوي والبحري المدني للخطر وكذلك حياة المدنيين الأبرياء وسلامتهم. لقد وضعتكم سابقا في صورة العدوان الإسرائيلي على ميناء اللاذقية البحري في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والذي أدى أيضا إلى أضرار بالغة بمواد وتجهيزات تعود ملكيتها لمنظمة الأمم المتحدة في سورية.

وفي تنسيق واضح مع هذا العدوان الإسرائيلي، تتصاعد تهديدات وتصريحات رئيس النظام التركي حول عزمه شن عمل عسكري على الأراضي السورية في الشمال بهدف إنشاء ما يسميه منطقة آمنة. إن هذه التصريحات تعبر بوضوح عن سياسات نظام أردوغان العدوانية وتأتي استمرارا لممارساته التخريبية الأخرى لزعزعة الأمن والاستقرار في سورية عبر دعمه للإرهاب وتهجير السكان وإحداث تغيير ديمغرافي إلى جانب سياسة التتريك التي تعتبر تطهيرا عرقيا في المناطق الجغرافية التي توجد فيها قواته اللاشرعية وعملاؤه من التنظيمات الإرهابية.

ومن جهة أخرى، تواصل التنظيمات الإرهابية جرائمها بحق السوريين، وكان آخرها تعرض حافلة ركاب مدنية صباح اليوم لهجوم من تنظيم داعش الإرهابي على طريق الرقة – حمص أدى إلى استشهاد ١١ عسكريا ومدنيين اثنين وجرح آخرين. وقد تزامن هذا الاعتداء الإرهابي مع ورود تقارير عن هروب نحو ٣٠ من عناصر تنظيم داعش يوم أمس من إحدى مراكز الاحتجاز التي تديرها ميليشيات قسد الانفصالية وتشرف عليها قوات الاحتلال الأمريكي.

لقد استمعنا إلى إحاطة السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام، ونحن ندرك تماما التحديات التي يواجهها هو وفريقه في التعاون مع الحكومة السورية لتوفير الدعم للسوريين، وذلك جراء العراقيل التي تفرضها دول غربية وجهات مانحة اختارت تسييس العمل الإنساني وتوظيفه ضد بلدي. لقد رفضت تلك الدول بشكل مباشر وغير مباشر تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع قبل عام (انظر S/PV.8817)، نتيجة توافق أعضائه على اتخاذ خطوات جادة وملموسة لتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية من داخل الأراضي السورية وزيادة مشاريع الإنعاش المبكر للقطاعات الخدمية الأساسية.

واليوم، ومع اقتراب انقضاء أجل هذا القرار، يناقش أعضاء المجلس مجددا مسألة تمديد أحكامه. ويقوم بعضهم بتعبئة إعلامية فارغة مطالبا بتجديد القرار على الرغم من أنه وقف طيلة الأشهر الأخيرة خلف إفشاله. إن نظرة واقعية متمعنة لنتائج تطبيق القرار تثبت بأنه لم يحقق أيا من النتائج المتوخاة منه. وهنا، أود إلقاء الضوء على الجوانب التالي المتصلة بتطبيق هذا القرار.

أولا، لم يتم معالجة الشواغل والعيوب الجسيمة التي تطغى على عمل آلية الوصول عبر الحدود لجهة انتهاكها لسيادة واستقلال ووحدة أراضي سورية، وانعدام الشفافية في عملها وتعاونها مع جهات مجهولة وتغاضيها عن وقوع المساعدات الإنسانية بأيدي المجموعات الإرهابية التي تسيطر على منطقة إدلب، وتستثمرها لتمويل أنشطتها وكسب الولاءات.

ثانيا، اتسمت عملية إيصال المساعدات الإنسانية بتطبيق شديد الانتقائية. إذ نكصت الدول الغربية عن التزاماتها حيال تعزيز الوصول من الداخل، وواصلت تركيز جهودها وتمويلها على آلية الوصول عبر الحدود، الأمر الذي تجلى في التفاوت الكبير بين عدد القوافل العابرة

للحدود وتلك العابرة للخطوط. فمقابل ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ شاحنة عبر الحدود، لم تشهد الـ ١١ شهرا الماضية سوى مرور خمسة قوافل تضم بمجملها ٧٠ شاحنة فقط عبر الخطوط. ٠٠٠ ٥ شاحنة مقابل ٧٠ شاحنة.

إن هذا النهج دليل على التضليل الذي اعتمدته الدول الغربية لتمرير القرار ومن ثم محاربة تطبيقه على أرض الواقع. من جهة أخرى، تجاهلت تلك الدول العراقيل التي يضعها النظام التركي وأدواته من التنظيمات الإرهابية وحلفاؤه من الدول الغربية أمام تنفيذها القرار. وحقيقة أنه وأدواته الإرهابية هم المستفيد الأول والأخير من استمرار هذه الآلية.

ثالثا، لم يكن ما يسمى اصطلاحا مجتمع المانحين مع تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) منذ البداية. واتخذوا خطوات تتناقض مع أحكامه، وحاربوا بكل ما يستطيعون مبدأ إطلاق مشاريع التعافي المبكر ودعم الصمود، وأمعنوا في ربطها بشروط مسيسة في انتهاك واضح للمبادئ التوجيهية للعمل الإنساني والتنموي. في ضوء ما سبق، يحمل بلدي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا المسؤولية الكاملة عن فشل تنفيذ ركائز جوهرية للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وتشدد على ضرورة عدم الانجرار وراء حملات التضليل والخداع التي تروج لها تلك الدول للزعم بأن تمديد القرار ضرورة حتمية. إن ممارسة الضغوط على منظمات العمل الإنساني في الأمم المتحدة لإصدار بيانات تعرف هي بالذات أنها غير صحيحة أمر مستغرب ومرفوض.

ختاما، يجدد بلدي مطالبته بالوقف الفوري وغير المشروط لسياسات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي المتمثلة بالتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، والتي تمثل عقبة كأداء أمام أي جهود للارتقاء بالوضع الإنساني. إن من يقف مع الشعب السوري لا يفرض عليه العقوبات الاقتصادية اللاإنسانية ويضع نفسه في خانة العداء لهذا الشعب.

إن سورية تدعو مجلس الأمن والأمين العام للاضطلاع بمسؤولياتهما لوقف الأعمال العدوانية الموجهة ضد سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على أراضيها، وما يرتبط به من رعاية لتنظيمات إرهابية وميليشيات انفصالية، ونهب للثروات الوطنية ومقدرات البلد. إن من غير المقبول التزام مجلس الأمن الصمت إزاء كل هذه الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لقد تسبب النزاع المستمر منذ ١١ عاما والعدوان والاحتلال والإرهاب في مصاعب هائلة للشعب السوري. وقد تفاقمت الحالة بسبب العقوبات أحادية الجانب، التي أعاقت تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يدعو إلى توفير الخدمات الأساسية وتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، مما أعاق جهود إعادة الإعمار في سورية وأعاق إيصال المساعدات الإنسانية بطرق متنوعة، بل وأخر عودة اللاجئين والنازحين.

وعلاوة على ذلك، فإن تلك التدابير غير القانونية قوضت قدرة الحكومة السورية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تحسين الظروف المعيشية للشعب السوري. ووفقا لتقرير للأمم المتحدة، سيحتاج ١٤,٦ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١,٢ مليون شخص عن عام ٢٠٢١.

وأصبحت الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية نادرة بشكل متزايد. في ضوء الحالة المزرية في سورية، فإن تقديم المساعدات الإنسانية أمر ضروري، ولا ينبغي السماح للظروف السياسية أن تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك مع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

أعرب ضامنو صيغة أستانا، خلال اجتماعهم مؤخرا في وقت سابق من هذا الشهر، عن قلقهم العميق إزاء الحالة الإنسانية في

سورية، مشددين على الحاجة إلى إزالة العقبات وزيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد بدون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. كما أدانوا العقوبات أحادية الجانب التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك أي تدابير تمييزية مثل الإعفاءات لمناطق محددة التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار البلد من خلال مساعدة الأجندات الانفصالية.

ونعتقد أنه من أجل دعم تحسين الحالة الإنسانية في سورية وإحراز التقدم في عملية التسوية السياسية، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية زيادة مساعداتها لسورية بأكملها من خلال مشاريع الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود مثل ترميم أصول البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك مرافق إمدادات المياه والطاقة والمدارس والمستشفيات.

وفي ذلك السياق، نؤيد تعاون الحكومة السورية الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العديدة المشاركة في إيصال المعونة عبر خطوط التماس في سورية كوسيلة آمنة وقانونية.

ونشدد أيضا على أهمية آلية إيصال المعونة عبر الحدود؛ ومع ذلك، فإننا نكرر موقفنا الثابت المتمثل في ضرورة اعتبار تلك الآلية تدبيرا استثنائيا ومؤقتا تفرضه ظروف محددة، ووجوب أن تقدم المساعدات الإنسانية للمحتاجين بالتعاون والتنسيق مع الحكومة السورية ومن داخل الأراضي السورية. وسيساعد ذلك على منع تسرب المعونة إلى الجماعات الإرهابية.

ونؤكد على ضرورة تيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين إلى أماكنهم الأصلية في سورية مع احترام حقهم في العودة.

نشيد بإعلان العفو مؤخرا عن جميع المواطنين السوريين المدانين بجرائم ارتكبت قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. وهذا القرار، الذي يشمل جميع السوريين في الداخل والخارج، يبرهن على النهج البناء الذي تتبعه الحكومة السورية.

ونحيي الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وكذلك تحديد الأشخاص المفقودين، على العملية الناجحة والفعالة التي انطوت على الإفراج المتبادل عن المحتجزين في ١٣ حزيران/يونيه. وبدعم من ضامني أستانا، أظهر الجانبان السوريان تصميمهما على بناء الثقة المتبادلة.

ونسلط الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة الدستورية في تيسير التسوية السياسية للنزاع السوري. وفي ضوء ذلك، نشيد بجهود المبعوث الخاص في تيسير الجولة الثامنة للجنة الدستورية السورية والإعلان عن عقد الدورة المقبلة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه.

ويواصل النظام الإسرائيلي انتهاك سيادة سورية وسلامة أراضيها، بينما لا ينبس مجلس الأمن ببنت شَفة في هذا الصدد. وندين بشدة استمرار احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية، فضلا عن انتهاكاتها العديدة لسيادة سورية وسلامة أراضيها، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين والبنى التحتية المدنية، ولا سيما الهجمات الإرهابية التي شنت على مطار دمشق الدولي.

وتلك الأعمال الإرهابية الخبيثة التي تقترفها إسرائيل تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وسيادة سورية وتعرض الاستقرار والأمن الإقليميين للخطر. إننا نعترف بحق سورية المشروع في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وندعو مجلس الأمن إلى التوقف عن الكيل بمكيالين وإدانة الأعمال العدوانية الإسرائيلية المتكررة إدانة قاطعة ومحاسبة النظام الخارج على القانون على أعماله العدوانية وأنشطته الخبيثة.

وتواصل جمهورية إيران الإسلامية دعمها لحكومة وشعب سورية في جهودهما لاستعادة وحدة بلدهم وسلامة أراضيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته. وأتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيد إياد أغا على إحاطتيهما.

لا تزال أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتكشف في سورية، واليوم بلغت الاحتياجات أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع قبل ١١ عاما. وأود أن أذكّر مجلس الأمن بالصورة التي ننظر إليها: ٤,٤ مليون شخص يعيشون في شمال غرب سورية يحتاج ٤,١ مليون منهم إلى مساعدات إنسانية، ومشردون داخليا يبلغ عددهم ٢,٨ مليون شخص، ٨٠ في المائة منهم من الأطفال والمسنين والنساء ممن يعيشون في مخيمات مكتظة ومعظمهم اضطروا للنزوح عدة مرات.

ومن خلال معبر باب الهوى وحده، تقدم آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود مساعدات لما يزيد على ٢,٤ مليون شخص من أشد الفئات ضعفا في المنطقة، بمعدل ٨٠٠ شاحنة شهريا. ومنذ تموز/يوليو ٢٠١٤، نُقل أكثر من ٠٠٠ ٤٧ شاحنة محمّلة بالمساعدات عبر معبر باب الهوى. وتم إيصال أكثر من مليوني جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بالإضافة إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٢١ لقاح أطفال، إلى شمال غرب سورية من خلال آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود.

وكما قلنا من قبل في هذه القاعة، لا يوجد مآرب خفية في هذه المسألة. فالهدف هو إنقاذ الأرواح ليس إلا. ولا يمكننا ببساطة أن نغض الطرف عن ملايين السوريين الذين يعيشون بين شقي الرحى في شمال غرب سورية، ومعظمهم يعيشون في ظروف بائسة. لا يمكننا أن نتخلى عنهم. إنهم يحتاجون إلى معونة إنسانية عبر الحدود، وأفضل طريقة لإيصالها هي من خلال عمليات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود.

إننا نتحدث عن أحد أكثر نظم المساعدة الإنسانية التي وضعها المجتمع الدولي تطورا وخضوعا للتدقيق واتساما بالشفافية على الإطلاق؛ فهو نظام يتضمن مستويات متعددة من الضوابط لضمان أعلى درجة ممكنة من الشفافية والتحكم الكامل للأمم المتحدة في العملية الإنسانية برمتها. ويخضع الطابع الإنساني لعمليات المساعدة عبر الحدود للتحقق المستمر من جانب آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية في مركز الشحن العابر في محافظة هاتاي.

وقد أكدت تقارير الأمين العام مرارا وتكرارا أنه لم تُسجل أي حالات عُثر فيها على مواد غير مخصصة للمساعدة الإنسانية في تلك الشحنات. ووقف إيصال المساعدات الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة واللوازم الطبية الضرورية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة سيهدد حياة ملايين الناس ممن يعتمدون علينا لبقائهم على قيد الحياة. وكما أكد الأمين العام مؤخرا، فإن تمديد الولاية عبر الحدود واجب أخلاقي وإنساني. وينبغي أن يسترشد بالاعتبارات الإنسانية وحدها دون سواها وعدم تسييسه.

ونود أن نذكر جميع أعضاء المجلس بأنه في حال غياب آلية الرصد، ستصبح العمليات الإنسانية أقل شفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة. وما من شك في أن الآلية تجسد التزام المجتمع الدولي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وبالتالي فإن السؤال المطروح هو: هل يمكن لأي أحد يحترم حياة الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن يسمح لنفسه بعرقلة هذا النظام الحيوي؟

وتيسر تركيا بشكل فعال عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وستواصل القيام بذلك. وإحراز المزيد من التقدم بشأن الوصول عبر تلك الخطوط، بما في ذلك إلى رأس العين، يتطلب أيضا زيادة المشاركة من جانب مكتب الأمم المتحدة القطري في دمشق والاتحاد الروسي والنظام.

وتوفر تركيا حماية مؤقتة لما يقرب من ٤ ملايين سوري يتاح لهم الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك لقاحات كوفيد-١٩ وفرص التعليم ودخول سوق العمل وتلقي المساعدات والخدمات الاجتماعية. وفي السنوات الـ ١١ الماضية، ولد أكثر من ٠٠٠ ٧٥٠ طفل سوري في تركيا. وجنبا إلى جنب مع حوالي ٠٠٠ ٣٣٠ من طالبي الحماية الدولية وحاملي المركز الإنساني من جنسيات أخرى، تستضيف تركيا أكبر عدد من طالبي اللجوء واللاجئين في العالم منذ عام ٢٠١٤، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من ٤ ملايين لاجئ

تحت الحماية المؤقتة في تركيا، وهي إحصائية تتجاوز إجمالي عدد سكان العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسنواصل بذل ما في وسعنا للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشجاع والصامد. ومع ذلك، في هذا اليوم العالمي للاجئين، أود أن أؤكد مجددا أن حجم ونطاق الجهود التي تبذلها تركيا في سياق الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية، بما في ذلك فيما يتعلق باللاجئين، يستدعي المزيد من التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وتلك مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء المجلس.

لقد كلف العالم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمهمة حماية الأشخاص الذين تعهدنا بخدمتهم، بمن فيهم ملايين السوريين الذين تعتمد حياتهم علينا. إنهم يريدون مجلسا موحدا قادرا على اتخاذ القرارات المناسبة والوفاء بالتزاماته الأخلاقية. ويجب على المجلس أن يلبي تلك الدعوات والنداء المشترك الذي وجهه رؤساء وكالات الأمم المتحدة المعنية في الأسبوع الماضي. ونحث أعضاء المجلس على أن يفعلوا ما هو صائب وأن يحافظوا على آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود التي لا غنى عنها.

وفي ضوء البيان الذي ينم عن الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري المجرم في وقت سابق، سأكرر أنني لا أعتبره نظيرا شرعيا لي. إن حضوره هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. ولذلك فإنني لن أعير اتهاماته المضللة أهمية بالرد عليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.